إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام

إلى الامام

مجلة سياسية فكرية مغربية

تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين

العدد
5
فبراير
1993

مواد العدد

عدد 5 / فبراير 1993

إستئناف المدّ النضالي
ص 2

حول العلاقة
بين الإستراتيجية والتكتيك
ص 4

لتتعبّأ من أجل تفادي المأساة بالسجن المركزي
ص 6

إشكاليات العمل النقابي وسط قطاع الطاقة
ص 7

وقائع القمع ضدّ العمال...
ص 8

التجذر في الطبقة العاملة والأحياء الشعبية
ص 9

العدوان على العراق
فلسطين في الواجهة الأخرى
ص 15

منبر مفتوح للنقاش
ص 17

مديرة النشر
ماري-كرستين أولاس

رئيس التحرير
ابراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

Fax. (33 - 1) 48 76 45 63

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

إفتتاحية

إستئناف المدّ النضالي

الحياة لا تعرف الركود.

كما كتبنا في العدد الرّابع من هذه المجلّة، توصلت القوى الديمقراطية في الخريف الفارط إلى إفشال نسبي لمخطط الحسن الهادف إلى تثبيت حكمه الإستبدادي مقابل تنازلات شكلية صرفة لصالح التيارات الإنتهازية المهيمنة على قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية. غير أنّ هذه القوى الديمقراطية الجذرية لم تتمكّن من مواجهة توقيف النضالات الشعبية المفروض من طرف هاته التيارات الإنتهازية بعد محاكمة الأموي، كما لم تتمكّن من المواجهة الفعالة للقرار المفروض من طرف نفس هاته التيارات والقاضي بإشراك أحزاب المعارضة البرلمانية باستثناء منظمة العمل في الإنتخابات المحلّية (نشير إلى أنّنا لا نعتبر حزب التقدّم والإشتراكية جزءا من هذه المعارضة البرلمانية وإنّما حزبا للنظام داخل هذه المعارضة).

مع ذلك، فإنّ ميزة الكفاح المتنامي في بلدنا منذ نهاية الثمانينات هي الميل نحو التجذر. فمن المطلب المتمحور حول حقوق الإنسان والذي يظل مطلبا قائما رغم الإنتصارات الجزئية المحققة، ينتقل النضال إلى مطلب التغيير الديمقراطي الحقيقي والقضاء على الطبيعة المخزنية المطلقة للنظام وبناء دولة القانون المرتكزة على مبادىء الديمقراطية العصرية.

عاملان جوهريان يؤكدان هذا الميل:

- على مستوى الطبقات المتوسطة، هناك إدراكها لمعارضة سلطة المخزن، بحكم طبيعتها الطفيلية والإستبدادية، سواء للمصالح الإقتصادية لهذه الطبقات المتوسطة أو لطموحاتها الطبيعية في حرّية التعبير وفي دولة القانون وديمقراطية حقيقية.
- وعلى مستوى الطبقات الكادحة، وأساسا الطبقة العاملة ومجموع المأجورين، فإنّ قناعتها الناتجة عن تجربتها المتأكّدة، بأنّ الحكم الإستبدادي والمصالح الإقتصادية الطفيلية التي أنتجته، لن يعملا سوى على التصعيد المستمر لإستغلالها واضطهادها والدفع بالبلاد إلى الكارثة الإقتصادية وإلى المزيد من البطالة والبؤس.

إنّ غطرسة هذه السلطة، وممثليها أرباب عمل و حكّام -وهذه الإزدواجية قائمة في شخص الوزير الأوّل- تشحذ أكثر هذا الإدراك وتقوّي هذه القناعة. فهذه السلطة، ورئيسها الحسن في المقام الأوّل عاجزان عن أن يفهما بأنّ الزمن الذي كان الشعب فيه يحني رأسه لوقت طويل، ولو أدّى به الأمر إلى التعبير عن سخطه بانفجارات عفوية...، قد ولّى ... إنّهما عاجزان عن فهم بأنّ نهج لعبة الجزرة مع الإنتهازيين والعصا مع الجذريين، هاته اللّعبة التي سمحت للحسن بالحفاظ على إستبداده لما يقرب اليوم من ثلثي قرن، لم تعد لها نفس الفعالية؛ وبأنّ نتيجة 99.98٪ من "نعم" لصالح الإستفتاء الدستوري لشتنبر الفارط، هذا الرّقم الذي كان خلال الإستفتاءات السابقة يفرض الخنوع أمام جبروت الجهاز المخزني، أصبحت اليوم تثير السخط وتشحذ العزيمة على النضال.

إنّ فشل الإتحاد الإشتراكي في الإنتخابات المحلية، في أكتوبر الفارط، شكّل درسا قاسيا للذين إنساقوا لتطبيل الإنتهازيين بالمشاركة في هذه الإنتخابات المفبركة، وقوّى لهذا السبب ذاته التيار الجذري داخل هذا الحزب.

ونشير إلى أنّ هذا التجذر الجاري في اتجاه المعركة الأكثر عزما وصرامة للقضاء على السلطة الإستبدادية المخزنية وفرض ديمقراطية حقيقية، يعتمد على العمل الفعال للقوى الديمقراطية الجذرية المتواجدة خارج المعارضة البرلمانية. هذه الفعالية المتعاظمة تعود إلى تظافر عاملين إثنين:

- فمن جهة، درجة النضج التي بلغتها هاته القوى والتي تضع اليوم أهدافا وتقترح على الجماهير الكادحة أشكالا من النضال والتنظيم تتجاوب مع المرحلة الحالية، ومن جهة أخرى، هناك التحوّل الكيفي والجاري في صفوف هاته الجماهير التي بدأت تحمّل مسؤولية إختناقها للضغط المخزني سواء في الأحياء الشعبية في المدن أو في المعامل، وبدرجة جنينية لكن أساسية في البوادي أيضا.

إنّ المجتمع المدني هو في طور التأسيس على كلّ المستويات ومعه مسلسل يلازمه بشكل لا ينفصم: مسلسل تأسيس الهياكل الأولى للسلطة المضادّة.

وهنا تكمن الحلقة المركزية للمرحلة الراهنة من الكفاح ببلادنا.

إنّ التجمع الضروري للقوى الديمقراطية الجذرية في جبهة نضالية من أجل ديمقراطية

حقيقية ومن أجل سيادة الشعب يمرّ من خلال بناء جبهة جماهيرية من أجل فرض هاته السيادة، إنطلاقا من كفاحات الجماهير وتنظيماتها المتنوعة.

إنّ تطوّر تنظيم الجماهير وكفاحاتها لمواجهة الجهاز المخزني على كلّ المستويات وفي كلّ أشكاله بما في ذلك في الحياة اليومية، يتطلّب بالضرورة النضال والتنظيم على جبهات تتجاوز الأشكال التقليدية للنضال الإقتصادي والإجتماعي.

إن نضال النساء المغربيات من أجل الإنعتاق والتحرر ليعدّ جزءا لا يتجزّأ من هذا الكفاح الشمولي ولا يمكن فصله عنه. ولهذا الإعتبار فإنّه لا يمكن قبول تراجع التنظيمات النسوية المرتبطة بالمعارضة البرلمانية أمام تهديدات الحسن في خطابه يوم 20 غشت من السنة الفارطة. فلابدّ أن تشمل حركة التجذر الجارية هذه المكوّن الأساسي للنضال من أجل ديمقراطية حقيقية.

وثمّة جبهة نضالية أخرى لا تقلّ أهمية عن الجبهة السابقة وهي جبهة إعادةً الإعتبار للهوية الأمازيغية كجزء لا يتجزّأ من الهوية العربية-الأمازيغية للأمّة المغربية. ولقد كنّا أوّل منظمة سياسية مغربية ثورية تطرح مثل هذا الهدف منضمّة بذلك إلى عمل الجمعيات الثقافية الأمازيغية المغربية، و بإعطائه أبعادا سياسية للنضال من أجل الحكم الذاتي للمناطق في إطار ديمقراطية حقيقية بالمغرب. فمن الواضح أيضا أنّ كلّ لغط الحسن حول الجهوية المزعومة ليس سوى كذب مادام الجهاز ينزل بأخطبوطه على كلّ متنفسات حياة البلاد والشعب. لا يمكن لجهوية الحسن هاته أن تفعل أكثر من إقتسام نهب خيرات البلاد والشعب مع بعض المتواطئين المحليين. وإننا لنستبشر اليوم لأخذ هذا الواقع العربي-الأمازيغي في اعتبار قوى جذرية أخرى كالشبيبة الإتحادية وتبنّي الأموي له في تصريحه أمام محكمة الإستئناف بالرباط يوم 28 يناير الأخير.

في هذه المرحلة التي يلزم فيها على القوى الوطنية والتقدمية المغربية ردّ الإعتبار لتاريخ كفاح شعبنا الذي يسعى الحسن إلى تشويهه. فالأمر هنا يتعلّق بالخط الفاصل بين سفّاك الجماهير الرّيفية، في يناير/فبراير 1959، وبين مجموع الذين يناضلون من أجل إعادة الإعتبار لمثل الإستقلال وإنتزاع سيادة الشعب.

إنّ الطبقة العاملة المغربية تظلّ تشكل المحور المركزي في الكفاح من أجل انعتاق الشعب. وإنّه لمن الأهمية فهم ميزة دورها في هاته المرحلة الراهنة. فالتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة المغربية لا يزال جنينيا، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة من أطراف متعددة ومنذ أمد بعيد.

ومثل هذا التعثر يطرح، ليس فقط ضرورة تحليل نواقص العمل الذي تمّ إنجازه في هذا المضمار، ولكن أيضا ضرورة تفكير نظري غير دغمائي حول السبل التي من شأنها أن تؤدّي إلى مثل هذا التنظيم وفي أشكاله ذاتها في الواقع الملموس للمغرب ولطبقته العاملة. إنّ هذه الطبقة ليست تحت الهيمنة التامة للبرجوازية ولا حتّى للبرجوازية الصغرى، فالحس الطبقي الذي اكتسبته الطبقة العاملة المغربية في شروط تكوّنها التاريخية فرضت علاقة جدلية ما بينها وبين الشرائح الجذرية للطبقات المتوسطة، وللبرجوازية الصغرى أساسا. فهذه الأخيرة وإن كانت تضطلع عمليا بالقيادة السياسية لنضالات الجماهير الكادحة في المدن، فإنّ الطبقة العاملة تمارس عليها بالمقابل تأثيرا بالغا. ولعلّ هذا ما يسمح بفهم إستئناف المدّ النضالي الحالي.

فالمهم في المرحلة الراهنة هو أن تنفلت الطبقة العاملة والفئات الجذرية من البرجوازية الصغيرة من هيمنة الشرائح المتساومة داخل الطبقات الوسطى. فداخل الحزب الرئيسي للمعارضة البرلمانية الذي له نفوذ داخل الطبقة العاملة، إ.ش.ق.ش.، تتشكّل الشرائح المتساومة داخله من التقنو-بيروقراطية والتي لازال ممثلوها مهيمنين في المكتب السياسي لهذا الحزب. فليس من قبيل التدخل في شؤون هذا الحزب، أن نسجل ونؤكد على الثقل السلبي الذي مارسه التوجه الإنتهازي على النضالات منذ أبريل الماضي.

لقد وقفت منظمة إلى الأمام منذ الوهلة الأولى لمحاكمته بجانب المناضل النوبير الأموي للنضال من أجل إطلاق سراحه وما زالت مستمرّة في ذلك.

ولقد ساهم مناضلوها وأطرها سواء داخل المغرب أو في الخارج في خلق لجن المطالبة بإطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين السياسيين وستستمر في ذلك. ولقد ثمّنّا التقدّم السياسي الذي مثّله الهدف السياسي الذي صرّح به الأموي في فبراير 1992، والذي أكّده بشجاعة خلال محاكمة 28 يناير الماضي. وهذا ما يعطينا الحق ويفرض علينا واجب التأكيد على ضرورة استقلالية نضال ك.د.ش. عن أجهزة الأحزاب السياسية.

فاستقلالية ك.د.ش. عن الأحزاب السياسية وتجاوبها بفعل هاته الإستقلالية مع المصالح الوحيدة للطبقة العاملة والمأجورين هو الكفيل وحده بالسماح للكنفدرالية أن تلعب دورا أكثر أهمية في التطور الضروري لكفاح الجماهير الكادحة من أجل مطالبها من أجل ديمقراطية حقيقية باعتبارهما هدفان لا ينفصلان. وكانت منظمة إلى الأمام قد كتبت في بيان لها بتاريخ 30 غشت 1992 "وهذا ما سيسمح لها (أي ك.د.ش.) بالخصوص بأن تساهم بصفة حاسمة في بناء الوحدة النقابية للطبقة العاملة بما في ذلك مع القوى المناضلة في الإتحاد المغربي للشغل". إضافة إلى هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه ك.د.ش لا بدّ لنا من التسطير على الدور الذي يعود إلى لجن إطلاق سراح النوبير الأموي وكافة المعتقلين السياسيين التي تشكلت في العديد من المدن الكبرى والمتوسطة وحتى في بعض المناطق القروية. فهاته اللجن القائمة على أساس الإنخراط الفردي والتي تجمع مناضلين ومثقفين مرتبطين ليس فقط بحقوق الإنسان وإنما أيضا بالنضال من أجل تغيير ديمقراطي حقيقي، هاته اللجن يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تطوير النضال السياسي لأوسع الجماهير المغربية. وهنا أيضا يظل الشرط هو إستقلالها عن الأحزاب السياسية بشكل يسمح لها أن تتقي التأرجحات التي تطبع أحزاب المعارضة البرلمانية.

اليوم، وأمام التحدّي المخزني الجديد المتمثل في تأكيد محكمة الإستئناف بالرباط لحكم سنتين سجنا في حق الأموي وأمام الغطرسة المتجددة للسلطة المخزنية التي تتمادى في نظامها القمعي ضدا على مناضلي الشعب في كلّ البلاد وحتى في داخل السجون، وأمام غطرسة أرباب العمل والحكومة في مواجهة المطالب المشروعة للشغيلة، فإنّه من اللاّزم ومن الضروري تطوير كفاح الشعب على كلّ الجبهات لتهييء شروط إضراب عام جماهيري.

كفى من النظام المخزني الإستبدادي

لنناضل من أجل سيادة الشعب ومن أجل الديمقراطية

أبراهام السرفاتي

12 فبراير 1993

وثيقة / شهادة

ترصّدت المجلة وهي في آخر أطوار التهيىء للصدور، بشهادة جدّ هامّة تروي لحظة من لحظات تاريخ بلادنا المظلم، إنقلاب 10 يوليوز 1971. بدأنا في هذا العدد بنشر الجزء الأوّل من هاته الوثيقة/الشهادة باللغة الفرنسية، وبعد القراء أننا سنعمل على نشر ترجمتها في العدد المقبل، معبّرين بذلك عن إهتمامنا البالغ بإعادة الإعتبار لتاريخ بلادنا وشعبنا الحقيقي وتصفيته من التشويهات والتزويرات التي ما فتىء النظام الملكي الحالي يمسّها فيه منذ أزيد من 14 قرنا.

حول العلاقة بين الإستراتيجية والتكتيك في الوضع الراهن

لقد ظهرت وسط المناضلين الديمقراطيين الذين ارتبطوا -إلى هذا الحد أوذاك- بتجربة الحركة الماركسية اللينينية عدة آراء وتصورات حول المهام الراهنة لتجاوز واقع هؤلاء المناضلين وتطوير فعلهم النضالي.

فهناك اتجاه يرى أن تجميع المناضلين الديمقراطيين في إطار سياسي على أساس برنامج حد أدنى، أي برنامج مرحلي تكتيكي كاف للجواب على الإشكالات المطروحة. ويطرح هذا الإتجاه أن لافائدة من طرح استراتيجية لأن ذلك سيؤدي إلى تشتيت القوى. والحقيقة أن أي فعل سياسي إلا ويفترض توفر أفق استراتيجي يحدد الأهداف البعيدة والمتوسطة للنضال. والقول بعدم الإهتمام بالإستراتيجية إما يخفي استراتيجية ضمنية لايراد توضيحها لاعتبارات أمنية أو للمغالطة، وإما يعني أن البرنامج التكتيكي هوفي حد ذاته السقف الإستراتيجي.

وهناك اتجاه مناقض لايؤمن في العمق بالنضال الجماهيري والبرامج المرحلية ولابضرورة بناء تكتيكات. وهو في نهاية المطاف يسقط في ترديد الشعارات وفي العجز عن الفعل.

والحال أن هذين الإتجاهين يسقطان في خطإ كبير وهو عدم الربط السديد بين الإستراتيجية والتكتيك، إما بسبب احتقار الإستراتيجية واعتبار أن العمل اليومي المباشر هو كل شيء وأن الهدف لاشيء في الحالة الأولى، وإما بسبب احتقار التكتيك واعتبار أن الهدف هو كل شئ وأن العمل السياسي اليومي هو لاشئ في الحالة الثانية.

وقد يؤدي الإتجاه الأول إذا ذهب إلى مداه الأقصى إلى الإنتهازية والعمل الإصلاحي الضيق الأفق، بينما يعاني الإتجاه الثاني من الدغمائية. وكلا الإتجاهين يعجزان على بناء استراتيجية وتكتيكات سديدة ويراوحان مكانهما، رغم بعض التقدم الذي قد يحرزانه في بعض الفترات. وفي اعتقادنا أن هناك علاقة جدلية بين بناء التكتيكات وبناء الإستراتيجية، وأنه كلما فُقدت تلك العلاقة الجدلية بينهما إلا وانحرفت الإستراتيجية إما في اتجاه تحولها إلى مقولات جامدة لا تصلح لشئ وإما في اتجاه أن تصبح تبريرا إيديلوجيا لسياسات انتهازية تكرس الواقع القائم. بينما يتحول التكتيك إما إلى فعل مغامر لايراعي موازين القوى وإما إلى مواقف متبدلة ومتقلبة وانتهازية باسم التكيف مع الظروف.

أولا

إن القول أن هناك علاقة جدلية بين الإستراتيجية والتكتيك لا يعني أن الإستراتيجية تتغير بتغير التكتيك، بل بالعكس فإن الإستراتيجية لا تتغير خلال مراحل تاريخية طويلة. إن ذلك القول يعني بكل بساطة أن أية قوة سياسية لا تنشأ وهي تمتلك استراتيجية سديدة وواضحة ومتكاملة، وأنها لاتكتسب ذلك الوضوح الإستراتيجي إلا في النضال الملموس من أجل التغيير الجذري للمجتمع. صحيح أن الأطروحات التأسيسية للمنظمة تضمنت تصورات ومهام استراتيجية ثورية. لكن تلك التصورات كانت عامة وغير قادرة على استيعاب كل التناقضات التي تخترق مجتمعنا وموقعها في التناقضات على المستوى الإقليمي والعالمي ولاعلى تحديد أشكال وأدوات حل تلك التناقضات بشكل سديد.

لذلك جاءت البناءات الإستراتيجية التي ميزت المرحلة الأولى من حياة المنظمة كاستنساخ للبناءات الإستراتيجية للثورة الصينية، سواء على مستوى تحديد التناقضات والتحالفات الطبقية والأدوات السياسية والعسكرية وأشكال وأساليب العنف الثوري.. وإذا كانت تلك البناءات تعكس واقع المنظمة المشكلة أساسا من مثقفين ثوريين منبهرين بالتجربة الصينية، فإنها ساهمت في الإنفصال بين الإستراتيجية والتكتيك. فتحولت الإستراتيجية من مجموعة أهداف يجب العمل على تجسيدها في العمل اليومي، حسب موازين القوى والواقع الذاتي للمنظمة طبعا، إلى مقولات جامدة ومؤجلة إلى أمد غير مسمى، بينما ظل النضال التكتيكي، الفاقد لذلك النبراس الذي تشكله الإستراتيجية، ذيليا للواقع الذاتي للمنظمة (بل مكرسا للتركيز على الشبيبة المدرسية ومنظرا لذلك الواقع في شكل أطروحة الشبيبة المدرسية "مقدمة تكتيكية" أو "قنطرة للعبور") وللواقع الموضوعي (حيث ظل يتأرجح بين العداء للأحزاب الإصلاحية والنداء للنضال المشترك معها بل إلى بناء جبهة تكتيكية معها، بين طرح شعارات استراتيجية كالقضاء على النظام وعلى الطبقات السائدة وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وبين طرح برامج مطلبية ذات طابع إصلاحي دون أي ربط بين هذا وذاك). غير أن المنظمة في الكفاح وانتقادها لأخطائها وسعيها لتقويم أوضاعها أدت إلى إعادة النظر في تلك البناءات الإستراتيجية-ليس في اتجاه التخلي عن الأهداف الإستراتيجية الثورية كما يفعل البعض حاليا تحت غطاء عدم الإهتمام بالإستراتيجية-بل بالعكس، وانطلاقا من فهم أكثر تقدما لواقع مجتمعنا وللتناقضات التي تختمر فيه ولموقعه في التناقضات على المستوى الدولي، في اتجاه تجسيد الطموحات الثورية التحررية للطبقات الأساسية في بلادنا (الطبقة العاملة والفلاحين ومجموع الكادحين). فكان أن تم التركيز على العمل وسط الطبقة العاملة وكادحي الأحياء الشعبية وعلى المناطق ذات الخصوصيات الإقليمية. وقدمت المنظمة برنامجا ثوريا استراتيجيا يحاول تجاوز ما طبع برامجنا الإستراتيجية السابقة من ميكانيكية تم إعطاء أهمية بالغة لإحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية ولضمان الحريات الديمقراطية. وطرحت المنظمة أن السبيل للقضاء على النظام القائم هو العنف الثوري الجماهيري المنظم تاركة مهمة تحديد الأشكال الملموسة لذلك العنف لتقدم المسلسل الثوري وتطور انغراس المنظمة وسط الجماهير الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة.

هكذا إذن فإننا لانعتبر أن الإستراتيجية معطاة بشكل متكامل مسبقا، بل إنها خاضعة للتطوير والإغناء والتدقيق والتصحيح بارتباط بتطور الممارسة النضالية الثورية وبالإستفادة من التجارب الثورية وطنيا ودوليا. لكن الإستراتيجية لكونها تعطي الحلول الثورية للتناقضات الأساسية في مجتمعنا، فإنها لاتتغير مادامت تلك التناقضات لم تجد حلها، أي أنها لا تتغير إلى حين انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

ثانيا

ويعني القول بالعلاقة الجدلية بين التكتيك والإستراتيجية أيضا أن التكتيك ليس مجموعة مواقف وممارسات ظرفية لايربطها رابط.

يكتب لنين:«في أي نضال من أجل أية مسألة راهنة لابد من دمج علاقة لا تفصم عراها بالأهداف الأساسية» (الأعمال الكاملة، الجزء19 ص39بالفرنسية). إذن فإن كل تكتيك يستحق هذا الإسم إلا وله علاقة لا تنفصم بالإستراتيجية. إن التكتيك لكي يكون واقعيا لابد أن يأخذ بعين الإعتبار ميزان القوى الراهن وكذا الإستعدادات النضالية للجماهير ومطامحها ومطالبها الآنية. لكنه لكي لا يتحول إلى مواقف

وممارسات معزولة وبسقط بالتالي في التجريبية "لابد أن يدمج علاقة لا تنفصم عراها بالأهداف الأساسية". كيف ذلك؟.

إن ذلك ممكن إذا كانت الأهداف الإستراتيجية في حد ذاتها واضحة وسديدة وملموسة، وإذا كان اهتمام المناضلين منصبا على الإنطلاق من العناصر الموجودة في الواقع الحالي-بشكل جنيني وغير واضح في كثير من الأحيان-لتطويرها في اتجاه تحقيق انتصارات ومكتسبات تمكن من مراكمة مرحلة أعلى من الصراع وتهيئ كل الأسلحة والأدوات الممكنة لربح ذلك الصراع.

قد يظن البعض أننا من دعاة نظرية تطورية وتدرجية للثورة. لا أبدا. نحن نعتبر أن المسلسل الثوري سيعرف قفزات نوعية تتحول خلالها التحالفات الطبقية والقوى السياسية وأساليب المواجهة مع النظام وأشكال التنظيم وطابع الحركة النضالية للجماهير الشعبية...

غير أننا لانعتبر أن تلك القفزات ستسقط من السماء بقدرة قادر أو أنها ستكون نتيجة لحركة عفوية. بل إننا نعتبر أن شروط وقوع تلك القفزات النوعية هي التراكمات الكمية من جهة وقدرة القوى الثورية في توجيه وتنظيم حركة الجماهير، وفي مقدمتها الجماهير الكادحة. لذلك فإن العمل على الإسراع بتلك التراكمات عبر بلورة تكتيكات سديدة، وفي نفس الوقت الإستعداد للقفزة النوعية تعتبر من المهام الأساسية المطروحة على القوى الثورية.

ثالثا

وحتى لايبقى الكلام عن الربط بين الإستراتيجية والتكتيك كلاما عاما، سنحاول الآن توضيح هذه العلاقة في واقع المنظمة الراهن في ظل المرحلة الحالية من الصراع الطبقي في بلادنا. لقد بيننا أعلاه التطورات التي طرأت على التصور الإستراتيجي للمنظمة -في خطوطها العريضة. وسنحاول فيما يلي توضيح التقدم الذي شهدته التصورات التكتيكية للمنظمة مبرزين في الأخير مواطن الضعف والنقص التي ماتزال تعاني منها العلاقة بين الإستراتيجية والتكتيك. لقد تركز اهتمام المنظمة بالتكتيك في السنوات الأخيرة، بالخصوص على مايلي:

* بلورة برنامج مرحلي أكثر وضوحا وملموسية على ضوء البرنامج الإستراتيجي. فإذا كان البرنامج الإستراتيجي ينير ويلهم البرنامج التكتيكي ويساهم بالتالي في تلمس الجماهير الشعبية للبديل الثوري وضرب الإستيلاب بما هو قائم، فإن البرنامج المرحلي لابد أن يراعي موازين القوى ومطالب الجماهير الملحة وضرورات العمل العلني.

* بلورة تصور للعمل الجماهيري المرحلي يدفع في اتجاه توسيع وتعميق النضال الجماهيري العلني وتنويع أشكاله وأدواته وأساليبه وتوضيح أهدافه. وقد اعتبرت المنظمة أن الظروف سانحة لتطوير النضال الجماهيري العلني وبناء الإطارات الجماهيرية المختلفة وانتزاع مكاسب على مستوى حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وعلى مستوى تحسين الشروط المعيشية للجماهير.

* اتخاذ مواقف سياسية مرنة تركز على العدو الأكثر شراسة (المافيا المخزنية) وتحاول عزله عبر جر كل القوى السياسية والطبقية الأخرى إلى صف المعارضة. كما تساند القوى المناضلة داخل أحزاب المعارضة الشرعية وتدفع في اتجاه خلق جبهة نضالية معها، في نفس الوقت الذي تنتقد تخاذل الإتجاهات اليمينية داخل أحزاب المعارضة البرلمانية.

وإذا كان هذا التصور للعمل التكتيكي ولربطه بالإستراتيجية يشكل تقدما بالنسبة للماضي، فإنه مع ذلك يبقى ناقصا لأنه لم يستوعب بمافيه الكفاية أن الربط بين الإستراتيجية والتكتيك لا يمس فقط البرنامج بل لابد أن يتجسد في مختلف الممارسات السياسية وعلى كل المستويات: البرنامج، أشكال التنظيم السياسي، أشكال تنظيم الجماهيرلنفسها، أساليب العمل: الدعاية، أشكال التنظيم السلمية والعنيفة، الدفاعية والهجومية...

وحتى نوضح مانعني أكثر، سنتطرق لكل هذه النقط بشئ من التفصيل:

1) **البرنامج**: لقد بدأت بعض المحاولات لربط البرنامج المرحلي بالبرنامج الإستراتيجي، غير أن تلك المحاولات لم تنصب سوى على الجانب السياسي في البرنامج المرحلي حيث تمت بلورة شعارات تؤطر المطالب السياسية مستوحاة من البرنامج الإستراتيجي (مثلا مناهضة النظام المخزني، ونعتقد أن من الأحسن الكلام عن مناهضة المافيا المخزنية والحكم الفردي الإستبدادي المطلق).

أما المطالب الإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها في البرنامج فتتمثل أساسا في المطالبة بتحسين الشروط المعيشية للجماهير دون ربط ذلك بالنظام الإقتصادي (الرأسمالية التبعية) الذي ينتج ويعيد إنتاج الفقر والجوع والمرض في بلادنا. لذلك لابد من دمج المطالبة بتحسين الشروط المعيشية للجماهير بمطالب تهم ضرب نظام الرأسمالية التبعية المسؤول الأول عن تدهور أوضاع الجماهير المعيشية. ويمكن أن يُطرح كشعارمرحلي في هذا الإطار مواجهة المصالح الإقتصادية للمافيا المخزنية باعتبارها التركيز المكثف للإستغلال الرأسمالي التبعي المضاعف بسبب النهب والإبتزاز للدولة المخزنية الطفيلية.

كما أنه لابد من تأطير مساندتنا لقوى التحررفي العالم، ولدعمنا اللامشروط للقضية الفلسطينية ولتحرر الشعوب العربية بمناهضة النظام العالمي الجديد، نظام استعباد الشعوب ونهب خيراتها وتسعير نار الحروب والفتن. وفي هذا الإطار لابد من تحليل دور الأمم المتحدة كغطاء للتدخل الإمبريالي في العالم.

2) أما على مستوى أشكال تنظيم الجماهير، فإن فشل تجربة الإتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية قد أبان على أن بناء الجماهير لتنظيماتها الذاتية المستقلة مسألة جوهرية لكي تتعلم الجماهير أخذ شؤونها بيدها وتنفض الإتكالية ولكي لا تسقط في أوهام الديمقراطية البرلمانية وتفويض إرادتها لمجموعة من الساسة المحترفين ومن الديمغوجيين. إن المجتمع البديل لابد أن يرتكزإلى نوع من الديمقراطية المشاركة Participative وليس الديمقراطية التفويضية Délégative. ولا مفر أن تتعلم الجماهير منذ الآن أن تحدد مصيرها بفضل بناء تنظيماتها الذاتية المستقلة وبلورة أشكال مختلفة من التآزر والتضامن فيما بينها كبديل جنيني لنظام المصلحة الأنانية الضيقة، نظام الرأسمالية التبعية. وقد تشكل هذه التنظيمات الذاتية للجماهيرالأشكال الجنينية للجان الشعبية الثورية.

أما على مستوى المنظمات الجماهيرية، وخاصة النقابات العمالية، فلابد من نضال شاق وصبور من أجل بلورة فعلية لإستقلاليتها وديمقراطيتها وجماهيريتها وتقدميتها. وإذا كان من الواضح أن ليس هناك من مبرر معقول لتعدد المنظمات النقابية والحقوقية وغيرها، فإن التعامل الصحيح مع الواقع العيني يتطلب النضال والعمل على بناء الوحدة النضالية للجماهير المنضوية في مختلف هذه الإطارات. ولن يتأتى ذلك إلا بمحاربة هيمنة القوى السياسية وحلقيتها واستعمالها للمنظمات الجماهيرية كورقة ضغط في مساوماتها مع النظام وكذا عدم السقوط في تقديس هذا الإطار أو ذاك إلى حد محاربة الإطارات الأخرى رغم جماهيريتها. فعلى المناضلين الديمقراطيين أن لايتحولوا إلى أدوات تستعملها قيادة هذه المركزية أو تلك في محاربة الأخرى.

إن ضرب تشتت النضالات في اتجاه توحيدها وربط النضال من أجل تحسين الشروط المعيشية للجماهير الشعبية بالنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على الإستغلال والإستبداد، إن ذلك يسمح للنضال الجماهيري من الإرتقاء إلى مراحل أعلى تطرح وتناضل من أجل شعار عام موحد، ويفتح الآفاق أمام تطور العمل النقابي بالخصوص من مجاله الإقتصادي الضيق إلى مجال أرحب، الشئ الذي يوفر إمكانية تطور الوعي الحسي للجماهير، وخاصة الطبقة العاملة، وفرزمناضلين من صلب الجماهير الكادحة يلتحقون بالعمل السياسي وأيضا طلائع عمالية ترفد القوى الثورية.

3) إن الربط بين الإستراتيجية والتكتيك يتجسد أيضا في أشكال التنظيم السياسي: ففي ظل نظام استبدادي كالنظام الملكي في المغرب،

لايمكن أبدا لتنظيم سياسي يتشبث مهما كان الثمن بالشرعية أن يكون تنظيما ثوريا. ولعل تحول العديد من الأحزاب التي كانت تتبنى استراتيجية ثورية إلى أحزاب إصلاحية، بسبب تشبثها بالشرعية مهما كان الثمن، واضح بما فيه الكفاية. وآخر مثال في هذا المجال، فيما يخص المغرب، هو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. إن اللهاث وراء الشرعية يؤدي بالضرورة إلى ضرب الأهداف الإستراتيجية حيث يصبح القبول بما هوقائم هو الإستراتيجية والتكتيك معا.

غير أن ماسبق لا يعني أن القوى الثورية لابد أن تعمل، في جميع المراحل وبشكل أساسي، في السرية. إننا نؤكد بكل قوة أنه لابد من تنظيم سري في ظل نظام استبدادي قمعي يتوفر على العديد من الأجهزة السرية ولايمارس ولو حدا أدنى من الشفافية، فلماذا ياترى سنحرم الجماهير الشعبية من أدواتها السرية في الوقت الذي يطور النظام أجهزته السرية؟.

لكننا في نفس الوقت لانعدم إمكانية إقامة إطار سياسي علني وليس بالضرورة شرعي. إننا نعني بذلك أنه إطار غير سري لكن يمكن أن يرفض النظام إعطاءه الشرعية القانونية. وحتى لا يسقط في اللهاث وراء الشرعية القانونية ولايقدم التنازلات الجوهرية لابد له أن يتوفر على الشرعية النضالية والجماهيرية التي تمكنه من مواجهة ضغوطات وابتزازات النظام وقمعه. إن ذلك يعني أن هذا الإطار يجب أن يكون متجذرا وسط الجماهير الشعبية ومستجيبا لمطامحها وليس فوقيا معزولا ومستجيبا لرغبات مجموعة من المناضلين فقط.

إن الربط بين الإستراتيجية والتكتيك على مستوى أشكال التنظيم السياسي في واقع بلد كالمغرب يتمثل إذن في بلورة أشكال متعددة ومختلفة من التنظيم السياسي منها العلنية-بل حتى الشرعية إذا سمحت الظروف الموضوعية بذلك- والشبه علنية والسرية. أما إعطاء أهمية خاصة لهذا الشكل أو ذاك فيتعلق بتحديد طبيعة المرحلة التي تمر منها البلاد. والشكل الأنسب لتوفير ربط سديد ومحكم بين الإستراتيجية والتكتيك في ظل موازين القوى المحددة.

وفي اعتبارنا أن المرحلة الراهنة تسمح بمراكمة القوى الجماهيرية لفرض بناء إطار سياسي علني، وليس شرعي بالضرورة. وذلك على المدى المتوسط.

4) أما الربط بين الإستراتيجية والتكتيك على مستوى أساليب العمل والنضال فيتطلب:

أ- الربط بين النضال الجماهيري الحالي ذي الطابع الدفاعي السلمي في أغلب الأحيان والأفق الإستراتيجي "أي العنف الثوري الجماهيري المنظم". إن هذا الربط يتم كمايلي:

- يجب تطوير النضال الجماهيري الديمقراطي نحو مداه، وذلك بتجاوز ظاهرة تشتت النضالات النقابية والدفع بها إلى التوحد على مستوى القطاع والمدينة وعلى الصعيد الوطني، وكذا بلورة الوحدة النضالية في العمل الحقوقي والنسائي والجمعوي وغيره وبناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير في الحي والقرية والدوار...

- يجب تطويرهذا النضال نحو أشكاله العليا (الإضرابات العامة، المظاهرات، المسيرات، الإعتصامات...) وفي نفس الوقت بلورة أشكال التصدي للعنف الرجعي الذي سيواجه هذا التطور، أي بلورة أشكال العنف الدفاعي. إن لجوء النظام، أمام تطور مستوى النضال الديمقراطي في اتجاه أشكاله العليا، إلى العنف لإيقافه سيعطي المشروعية بالنسبة للجماهير لممارسة العنف الدفاعي المنظم بل حتى بالنسبة للقوى الديمقراطية والمساندة في العالم. لذلك لابد من الإستعداد لهذه المرحلة وتلك مهمة المناضلين الثوريين.

- وبموازاة هذه التطورات وفي خضمها يجب أن يستعد المناضلون الثوريون للمرحلة الأعلى وهي تحول العنف الدفاعي للجماهير إلى عنف هجومي. ولكي يكتسب هذا التحول مشروعيته بالنسبة لأوسع فئات الشعب، لابد أن يكون واضحا أن النظام هو الذي يخرق قوانينه ومشروعيته وأنه ليس قادرعلى لعب اللعبة الديمقراطية حتى النهاية.

ب- الربط بين الإستراتيجية والتكتيك على مستوى الدعاية: إن الدعاية لكي تمس أوسع الجماهير الشعبية لابد أن تكون متنوعة من حيث الشكل والمضمون. فالإكتفاء بالدعاية المكتوبة يعمق العزلة عن الجماهير ويرسخ النخبوية. لذلك حان الوقت لتطوير الدعاية السمعية-البصرية (الكاسيط والكاسيط-فيديو). إن الدعاية بمختلف أشكالها يجب أن تنصب على توضيح المرحلة الراهنة والشعارات والبرامج التكتيكية والأهداف الإستراتيجية وطبيعة البديل المقترح. ويجب أن تركز على تكوين الجماهير وشحذها بالفكر النقدي وليس شحنها بالشعارات وبدغدغة العواطف. كما يجب أن تركز على فضح الواقع الحالي وتفسير الأسباب العميقة لهذا الواقع المزري.

إن مسألة أشكال الدعاية (المكتوبة أو المسموعة أو المنظورة) ليست مسألة تقنية كما قد يظن البعض، بل إنها مسألة تتعلق بمن نريد إيصال أفكارنا لهم: هل المتعلمون أم الجماهير الشعبية التي لاتقرأ الجرائد والمجلات؟. إن تطوير دعاية علنية مسألة ضرورية، لكن لابد من توسيع مجال فعلها وتطوير مضامينها وتنويع أشكالها (خاصة الإهتمام بالدعاية السمعية-البصرية). وفي نفس الوقت لابد من تطوير الدعاية السرية وتنويعها وتوضيح أهدافها وتحسين توزيعها. وتتجلى أهميتها القصوى في توضيح الأفق الإستراتيجي وربطه بالتكتيك وتحليل الوضع السياسي وطرح كل القضايا دون اللجوء إلى التغميض الذي يفرضه العمل العلني.

ع. البقالي
يناير 1993

لنتعبأ من أجل تفادي المأساة بالسجن المركزي بالقنيطرة

من الواضح جدًا أنّ النظام المخزني الإستبدادي لا زال متماديا في ساديته المعهودة، و معاداته لكلّ ضمير حرّ وشريف. لا يكفيه أن يضع خيرة الشباب وأحسن أطرها المخلصة لقضايا الشعب والبلاد، بل يتمادى في إرهاب المعتقلين وعائلاتهم ولا يترك أيّة فرصة تمرّ دون محاولة الإجهاز على مكاسبهم. في هذا الإطار يعرف المعتقلون السياسيون بالسجن المركزي بالقنيطرة، أحمد رضوان، سعيد الطبل وأحمد خيار، تراجعات خطيرة على حقوقهم والمكتسبات التي ضحّى من أجلها رفاق لهم أدّوا ثمنها غاليا بأرواحهم وصحّتهم من أمثال سعيدة المنبهي، الدريدي، بلهواري ، عبد الحق شباطة وغيرهم ...

و تصلنا في الأيام الأخيرة من هؤلاء المعتقلين "إشارات نجدة" ولكنّها في نفس الوقت صيحات غضب، تلميحات تحفيز لكلّ المدافعين عن حقوق الإنسان بأن لا يوقفوا ضغطهم على نظام الإستبداد و في ذات الوقت كلمات صمود واستمرار على نفس الطريق وتشبث بالمبادىء التي اعتقلوا من أجلها الا وهي ويكلّ بساطة حبّ الإنسان وعشق الشمس والولع بالحياة، إنّها تهمٌ خطيرة وخطيرة جدّا في زمن يحكم و يسود فيه " حبيب الظلام، عدو الحياة ...".

فلقد خاض المعتقلون السياسيون الثلاث الموجودون بالسجن المركزي بالقنيطرة إضرابين إنذاريين عن الطعام وأطلقوا في بيان، ننشره في هذا العدد باللغة الفرنسية، عن دخولهم في إضراب لا محدود عن الطعام إبتداءا من يوم الجمعة 19 فبراير 1993 إذا لم تتم الإستجابة لمطالبهم: الحق في التطبيب والزيارة المباشرة.

فللعمل على المزيد من فضح جرائم النظام وتعبئة الرأي العام الوطني والدّاخلي من أجل تفادي كارثة جديدة بالسجن المركزي، ومن أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين، وفرض عودة المنفيين مرفوعي الرّأس دون قيد ولا شرط، والكشف عن مصير المختطفين ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في حق أبناء شعبنا.

بعض إشكاليات العمل النقابي وسط قطاع الطاقة بالمغرب

يشكّل قطاع الطاقة قطاعا أساسيا بالنسبة للحركة العمّالية المغربية وذلك لعدّة إعتبارات منها:

1- إنّ هذا القطاع بحكم إنتاجه وتوزيعه لمادّة أساسية بل حيوية سواء في مجال سير الإقتصاد الوطني أو في المرافق العامّة، وكذلك بإعتباره أصبح مادّة حيوية بالنسبة لإنتظام العيش في المدن والقرى وبالدّور الذي يلعبه حتّى في مجال الفلاحة العصرية في مناطق "المغرب النافع". ونظرا لأهميته هاته، فإنّه يُعتبر من طرف المخزن قطاعا "أمنيا"، وذلك بالمعنى الذي يعطيه المخزن للأمن.

2- إنّ هذا القطاع يعتبر أساسيا كذلك بالنسبة للحركة العمالية المغربية، والشغيلة عموما؛ ذلك أنّ تاريخ العمل النقابي به يرجع إلى المراحل الجنينية الأولى لنشوء العمل النقابي بالمغرب. وبحكم النضالات المريرة والطويلة لعمّال هذا القطاع، أصبحت الجامعة الوطنية للطاقة، والتي ينتمي إليها ولو بالإسم أكثر من 95٪ من عمّال القطاع، من الجامعات الأساسية في مركزية الإتحاد المغربي للشغل. إنّ الإنتماء النقابي عن إقتناع في تلك النقابة لا وجود له في هذا القطاع، فثمن بطاقة الإنخراط يتم خصمه مباشرة من أجور العمّال عن طريق الإدارة، هذا مع غياب أدنى مسوح الديمقراطية في إنتخابات الأجهزة النقابية سواء المحلّية أو الجامعية، أو عند إنتخاب ممثّلي العمّال في تسيير صناديق الشؤون الإجتماعية...

وقد واجهت البيرقراطية منذ البوادر الأولى لنشوئها، مقاومات النزعة الديمقراطية التي هي من القيم المتأصّلة في الحركة العمالية المغربية. وقد كانت البيروقراطية تخرج دائما منتصرة، بحكم أنّ هذه المقاومة تكون عادة عفوية، ومتفرّقة، ومتفاوتة من مركز إلى آخر، وتأخذ في الغالب طابع الرّفض ضدّ مسؤول معيّن... وقد إبتدعت البيرقراطية النقابية خلال عمرها الطويل أساليب لمواجهة المعارضين، تزاوج بين القمع والرّدع عبر الإدارة في شكل عقوبات تأديبية، وبين إستخدام مليشيات لإرهاب النقابيين الشرفاء، والإعتداء عليهم بأشكال مختلفة، وهي تستخدم في هذه المهام القذرة بعض منعدمي الضمير من البيادق والسذج من عمّال القطاع، وقد تستعمل حتّى جهاز البوليس لمحاصرة المناضلين، ليس فقط لأنّ العلاقات الحميمية بين الكاتب العام للجامعة ووزير الداخلية البصري تسهل عليه ذلك بل لأنّ أجهزة البوليس هي أداة فعالة في يد المخزن لقمع أيّة حركة نقابية أصيلة في هذا القطاع.

لكنّ كلّ هذه الممارسات المعروفة لدى كلّ النقابيين المغاربة ليست سوى الجانب السلبي ممّا راكمته الحركة العمّالية في هذا القطاع. ومن ينظر اليوم إلى الحركة النقابية في جانبها البيرقراطي فقط (وغالبا ما يراه بعض المناضلون بسوداوية مبالغ فيها، مما يؤدّي إلى إرتكاب أخطاء فادحة قد تؤدّي إلى الإضرار بالحركة التصحيحية ككلّ) و يكون كمن يرى الشجرة التي تُخفي الغابة. هذه "الغابة" هي تلك المكاسب التي حقّقها عمّال القطاع، وعلى رأسها التقاليد الرّاسخة في التشبّث بالوحدة النقابية، وإرساء هياكل ذات طابع إجتماعي حقّقت بعض المكاسب على مستوى السّكن والرّعاية الصحيّة، والتخييم ... وذلك بالمقارنة مع باقي القطاعات العمّالية الأخرى بالمغرب، وما نجم عن ذلك من مراكمة خبرة كبيرة على مستوى تسيير هذه المشاريع... (وهذا لا يجب خلطه بالتسلّط البيرقراطي على تسيير هذه المرافق في الشروط الحالية للصراع الطبقي، وهو ما يعيق تطوّرها بل يساهم في تخريبها من بعض النواحي).

ويشكّل الوعي العميق لعمّال القطاع بهذه المكتسبات، والإرادة القوية في الحفاظ عليها وعدم التفريط فيها أو تعريضها للخطر بالزجّ بها في لجّة التقسيم النقابي العقيم، العائق الأوّل أمام تقدّم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

3- تُمثّل الجامعة الوطنية للطاقة بالنسبة للحركة العمالية المنضوية داخل الإتحاد المغربي للشغل، موقعا حسّاسا بالنسبة لعملية التصحيح النقابي التي ما فتيء الأمين العام لهذه المركزية المحجوب بن الصديق يعلن عنها منذ مدّة، في إجتماعات الأجهزة القيادية، وذلك بسبب القوّة العددية لعمالها، وتوزّع مراكز الإنتاج بهذا القطاع، وتواجد فروعها التنظيمية في جلّ الإتحادات الجهوية القائمة، ممّا يجعلها إمّا أدوات لتنشيط العمل النقابي داخل الإتحادات، أو السعي الدائم إلى تجميدها وتشتيت الطاقات المتواجدة بها.

هذا بالإضافة إلى الوزن العام للإتجاه الأكثر تعفّنا في هيكل هذه الجامعة على صعيد المركزية النقابية، وإستناده إلى أحزاب رجعية كالإتحاد الدستوري، وهو بذلك مرشّح ليكون رأس رمح الهجوم الرّجعي على هذه المركزية وإكتساحها ولو أدّى ذلك إلى إنشقاقات أخرى.

لكنّ تبلور أنوية جنينية لقيام حركة ديمقراطية عمّالية، لوضع شعار التصحيح النقابي موضع التنفيذ، يُشكّل من جهة صمام أمن ضدّ التسلّل الرّجعي ومن جهة أخرى يُشكّل رهانا بالنسبة للحركة العمالية الديمقراطية داخل الإتحاد المغربي للشغل ككلّ.

لكنّ تقدّم هذه الحركة، وترعرعها يستدعي فتح النقاش الأخوي والرّفاقي بين مجموع العمّال الطليعيين داخل هذا القطاع من أجل تعزيز هذه الحركة، وتوضيح الرّؤى حول أساليب النضال وتدقيق المفاهيم حول دمقرطة العمل النقابي، وكلّ الأساليب التي ستمكّن العمّال من التخلّص من كابوس الخوف من إستبدال البيرقراطية الحالية ببيرقراطية أخرى. (وغالبا ما يعلّق العمّال بلا مبالاة حول نشاط مناضل نقابي يدعو إلى الديمقراطية قائلين "هذاك بْغى غير يطلع باش يخطف").

إنّ مثل هذا النقاش ضروري لتفادي السقوط من جديد في دوامة العفوية التي لا تؤدّي غالبا سوى إلى ردود الأفعال، فالزعامية والفوقية، وبالتالي الإنحراف إلى الفوضوية النقابية. وهو ماظهر مع الأسف خلال السنة الأخيرة وأدّى إلى إرتكاب أخطاء على مستوى أساليب النضال، تستغلّها المافيا النقابية حاليا لتسليط قمعها المادّي والمعنوي على المناضلين لقطع أرزاقهم أو الإعتداء الوحشي عليهم كما حدث مؤخرا بعد إنتخابات مناديب العمّال. كما يتم توظيفها من طرف الأحزاب الهيمنية، سواء بوعي كما حدث في واقعة بيان المقاطعة الذي نشرته جريدة الإتحاد الإشتراكي بالشكل المعروف، أو بدون وعي، من طرف جرائد أخرى، والتي رغم إدعائها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وإعلانها العمل في أفق تأسيس حزب الطبقة العاملة، فإنّها لازالت مع ذلك تعتبر إحدى المركزيات "بديلا تاريخيا" !. وهذا مايجعلنا نشكّ في صدق بعض الخطابات. ليس القصد من هذه الملاحظات التشكيك في نضالية أو فاعلية من الفعاليات المناضلة في القطاع، فقط نريد إثارة الإنتباه إلى أنّ مصلحة الطبقة العاملة يجب أن تكون فوق كلّ إعتبار، وأنّ إجترار أساليب وتقاليد نضالية يمكن أن تكون صالحة في الجمعيات الثقافية وأندية دور الشباب إلى قطاعات عمالية قد تكون له نتائج وخيمة.

4- حول معركة مناديب العمال.

لقد كان الظرف السياسي العام ظرف إنتخابات، ومعلوم أنّ المعارضة الجذرية في البلاد، السرية منها والعلنية، دعت إلى مقاطعة الإنتخابات البلدية والقروية.

أمّا على مستوى القطاع فقد تزامن هذا الظرف مع إشتداد حدّة الصراع بين المناضلين النقابيين الداعين إلى تصحيح العمل النقابي، وبين إتجاه التعفّن البيرقراطي الذي إعتمد أسلوب المناورة

في إنتظار تمرير إنتخابات المناديب بالشكل الذي يضمن له المحافظة على مراكزه...

إنّ موقف الدّعوة إلى مقاطعة إنتخابات مناديب العمّال في الجامعة، كان نتاجًا بالجو السياسي العام. أمّا الموقف في حدّ ذاته فقد جاء نتيجة سيرورة نضالية خاصة، بحركة التصحيح النقابي التي ما فتئت تُعبّر عن نفسها منذ إنتفاضة روش نوار في 1989 والتي إتخذت عدّة أشكال حسب كلّ موقع إنتاج أو حسب كلّ وكالة توزيع. وما ميّزها هو إبتداع أساليب نضالية متنوّعة في مواجهة الإدارة والبيرقراطية النقابية. إلاّ أنّ هذا لا يمنع من تسجيل أنّ موقف المقاطعة كان مجرّد ردّ فعل، لم يراع ما يتطلّبه ممارسة موقف مثل هذا من التوفّر على عدّة أدوات صلبة، وتنظيم محكم للعمل النقابي على الصعيد الوطني، أو على الأقلّ في المراكز الأساسية داخل القطاع.

إنّ للمناضلين الذين يُدافعون عن موقف المقاطعة حججهم (رغم الدعوة إلى هذا الموقف بيّنت بالملموس عن عدميتها خلال إنتخابات الممثلين النقابيين في وكالة التوزيع بالبيضاء في السنة الماضية). لا ندّعي إمتلاك الحقيقة لكن لابدّ من الإحتكام إلى النتائج المترتبة عن أيّ موقف ومدى تأثيرها سلبا أو إيجابا على تقدّم حركة التصحيح وتصليبها.

إنّ الممارسة الثورية وتجاوب شعبنا تُعلّمنا أنّه ليس من العيب أن نخطأ، لأنّ من لا يخطأ هو الذي لا يفعل شيئا. إنّ المهمّ هو أن نتعلّم من أخطائنا من أجل تعميق معرفتنا بواقع الحركة العمّالية بهذا القطاع والإنتباه إلى الخاصيات التي تميّز كلّ فرع أو موقع، بهدف خدمة مصالح الطبقة العاملة فيه وإبتداع أشكال نضالية ملائمة له، مساهمة في تطوير حركة التصحيح النقابي على مستوى قطاعنا، والمساهمة أيضا في حركة التصحيح على مستوى المركزية ككلّ.

يقول القائد الثوري الصيني ماو تسي تونغ: "إنّ كلّ عثرة تزيد الإنسان فطنة"

أثري العربي
يناير 1993

بعض وقائع القمع ضد العمّال والمناضلين النقابيين والجمعويين

تزايدت وتيرة الهجومات البوليسية العنيفة ضدّ العمّال المضربين، مباشرة بعد إغلاق ملف الإنتخابات الجماعية، بالمقارنة مع فترة الحملة الإنتخابية وما سبقها.

– الهجوم على العمّال المعتصمين في جنح الظلام (الرابعة صباحا)، والإنهيال عليهم بالضرب والرّفس العشوائي، وإعتقالهم جماعيا وهدم خيامهم والعبث بأمتعتهم وإقتيادهم ليلا إلى العاصمة! هذا ماحدث لعمّال "كوماموسي" بمدينة بن سليمان.

– تنظيم عمليات ضخمة تشارك فيها قوات مختلفة لجلد العمال، نهارا أمام الملأ، بعد محاصرتهم من جميع الجهات. أسفرت هاته العملية عن عشرات الجرحى من العمال والعاملات، بل إضطرار قوات القمع إلى تنظيم تدخلات تأديبية للجماهير في الأحياء المجاورة للمكان الذي ارتكبت فيه هذه المجزرة. وقع هذا في مكناس.. عاصمة المولى إسماعيل والمولى مسعود.

– محاكمة العمال النقابيين في قطاع النسيج بالبيضاء، إغلاق عدّة معامل للخياطة فقط لمجرّد تأسيس النقابة في المؤسسة، تحرّك جهاز القمع على الصعيد الوطني لإرباك معركة أرباب الطاكسيات، الذين يُنظّمون إحتجاجهم بسبب مضاعفة سومة التأمين، وتسلّط السماسرة عليهم. إعتقال ومحاكمة ممثلي حرفة الدبّاغين بمرّاكش، بسبب نهب مسيّري التعاونية لأموالها، وبيعهم لعقارها.

– إعتقال المناضل الحقوقي البلعيشي والحكم عليه بثلاث سنوات سجنا نافذة بسبب إدلائه بتصريح تلفزيوني حول تجاوزات الجيش بعد عسكرة الشمال.

هذا الهجوم المركّز الذي شنّه المخزن على الحركات الإحتجاجية العمالية والشعبية كان مؤشّرا على الإتجاه الذي ستأخذه قضيّة الأموي أمام محكمة الإستئناف.

لكن بحكم التقلّبات المزاجية للحسن وسجلّه الحافل بالمناورات الدّنيئة في تفكيك الحركات المعارضة، كانت المفاجئات ممكنة.

لقد إنطلقت حملة للتضامن الوطني مع الأموي شملت كلّ فعاليات القوى الوطنية سياسية ونقابية وثقافية بالإضافة إلى تضامن الرأي العام الأروبي والقوى المغربية المناضلة بالمهجر.

في هذا الإطار دعت "اللجن المحلّية للمطالبة بإطلاق سراح الأموي وكافّة المعتقلين السياسيين" إلى حملة للتعبئة محليا في أفق التحضير للحضور للمحاكمة، من أجل إبراز الإلتفاف الشعبي والنضالي حول الأفكار التي اعتقل الأموي من أجلها.

بعد موعد المحاكمة مباشرة نشر المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي بيانا يدعو فيه كلّ المتضامنين مع الأموي إلى عدم تحمّل مشاقّ السفر لحضور المحاكمة. وليس من المبالغة القول بأنّ التشويش الذي خلقه هذا الموقف لا يضاهيه في إنتهازيته إلاّ التشويش الذي خلقه المخزن حول تصاعد حركة النضال الديمقراطي في المغرب بإقدامه على إعتقال الأموي وجرجرته أمام المحاكم.

إنّ بيان المكتب السياسي يبدو شاذا إذا نظرنا إليه من زاوية تقاليد المحاكمات السياسية في المغرب (...) إنّ بيان فكّ التضامن أعاد إلى أذهان الجميع ما راج حول مناورات دهاقنة اليمين في المكتب السياسي خلال مثول الأموي أمام المحكمة الإبتدائية وبزرع الأوهام حول وعود القصر (...)

من خلفيات البيان المذكور، محاولة فكّ الإرتباط بين مجموع الفعاليات الجذرية، والتيارات المعارضة لنهج يمين المكتب السياسي داخل الإتحاد الإشتراكي. هذا الإرتباط الذي تجلّى في الإنسجام الذي تبلور داخل المعارك النضالية السابقة وخاصّة داخل "لجان مساندة الأموي...".

إنّ الإتجاه الإنتخابي لليمين يجعله لا يفكر إلاّ في "الإستحقاقات القادمة" أي الإنتخابات البرلمانية. وبحكم وعيه بالمتاعب التي خلقها له وجود الأموي في السجن خلال عملية الإنتخابات الجماعية، فهو قد يجد صعوبة في تبرير المضي في "إستحقاقاته"، إذا ما أسفر التضامن النضالي مع الأموي خلال المحاكمة إلى مواجهة وإعتقالات أخرى.

وإذا كانت ممارسات الإتجاهات اليمينية داخل هذا الحزب غير خافية حتّى على مناضليه المخلصين لقضايا الجماهير، فإنّ السؤال الذي لا نجد إجابة له هو سرّ سكوت الأموي منذ دخوله السجن؟

هل هو الخوف من المخزن أم الخوف من "رفاقه"؟ هل سكوت الأموي سببه الغموض الإيديولوجي الذي يغشي أبصار القادة السياسيين الذين تربّوا في أحضان الحركة الإصلاحية؟ أم راجع إلى معرفته المدقّقة بموازين الصراع السياسي في البلد، ووعيه بأنّ معركة الإصلاح السياسي والنضال من أجل "الملكية الديمقراطية"، "يسود فيها جلالة الملك ولا يحكم" لم تعد تتطلّب في الظرف الرّاهن معارك جزئية قد تكون نتائجها خسائر كبيرة، وعلى رأسها تنظيم إنقلاب ضدّه في قيادة النقابة من طرف العناصر اليمينية، وبالتالي فلم يبق أمامه إلاّ إعادة ترتيب الأولويات من جديد، من أجل بناء جبهة للنضال من أجل الديمقراطية، قائمة على أسس صلبة، بعد أن رأى بأمّ عينه "الكتلة الديمقراطية" التي كرّس جزءا كبيرا من نضاله وتفكيره من أجل بنائها، تأكل أفكاره وترتمي في أحضان المسلسل السياسي الذي طبخه القصر... رغم كلّ المعاناة والمحن والإنتفاضات، والإضرابات وكلّ المآسي التي يعرفها الأموي أكثر من غيره.

ح. لحسن

4 فبراير 1993

حول التجذر وسط الطبقة العاملة والأحياء الشعبية

هذا النص تمخّض عن نقاش جماعي بين عدد واسع رفاق منظمة إلى الأمام، ننشره على صفحات المجلّة حتّى يتمكّن أوسع المناضلون والمعنيون من الإطلاع عليه و نرحّب بكلّ وجهة نظر حول النص المذكور أو كلّ مساهمة في اتجاه إغناء النقاش

هيئة التحرير

اعتبرت منظمتنا، منذ عملية إعادة البناء في سنة 1979، ولازالت تعتبر أن الطبقة العاملة طبقة طليعية تاكتيكيا واستراتيجيا، وممارستها لهذا الدور الطليعي هي ضامنة انفتاح الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية على آفاق الإشتراكية وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

ولقد برهنت الطبقة العاملة المغربية ولازالت تبرهن عن طليعيتها في الصراع الطبقي رغم عدم استقلالها الإيديلوجي وعدم توفرها على تنظيمها السياسي المستقل، ليس فقط خلال مرحلة الإستقلال الشكلي ببلادنا، بل كذلك في سنوات الأربعينات والخمسينات ضد الإستعمار الفرنسي حيث انخرطت الطبقة العاملة في خضم صراع الشعب المغربي ضد الإستعمار الفرنسي وأذنابه.

ومنذ سنة 1979جعلت منظمتنا من مهمة التجذر وسط الطبقة العاملة مهمة مركزية، وأنجز أعضاؤها خطوات هامة في هذا الإتجاه. لكن عملها السياسي والتنظيمي وسط الطبقة العاملة يتطور ببطئ شديد وليس بالشكل المطلوب، في وقت تعيش فيه الطبقة العاملة وضعا مأساويا، اقتصاديا واجتماعيا ومهنيا، وتعرف فيه تحركات نضالية هامة. إن وضعا بهذه المميزات يوفر إمكانيات هائلة لتأطير نضالات الطبقة العاملة، واحتضانها تنظيميا ونضاليا وسياسيا. لكن ما نسجله وبكل جرأة، هو بعد منظمتنا عن النهوض بهذه المهام.

كما أكدت الأحداث، ابتداءا من انتفاضة 1981، الأهمية النضالية والإستراتيجية للأحياء الشعبية، وصحة طرح منظمتنا للتجذر وسط كادحيها. لقد أدى التفقير المتزايد في المدينة أو البادية، وضعف القدرة الشرائية للجماهير الكادحة، وتدني الخدمات الإجتماعية (السكن، التطبيب، التعليم...) بل انعدامها أحيانا، إلى تحركات نضالية في العديد من الأحياء الشعبية الفقيرة للدفاع عن حق السكن ومواجهة إرادة النظام لهدم منازلهم البسيطة وإفراغها بالقوة، في إطار عملية "تجميل" قسرية للمدن والطرق الكبيرة. ولقد واجهت قوات القمع مطالبة الجماهير الكادحة بحقها في السكن، أحيانا بالتعاطل والقمع وصل حد سقوط شهداء في صفوف المتظاهرين (بوقنادل، سيدي اسليمان، تمارة، فاس، كاريان الحايط بالبيضاء، وادزم...)، وأحيانا أخرى بالرضوخ النسبي لمطالب السكان (بن امسيك/البيضاء). لكن النضالات الهامة لكادحي الأحياء الشعبية تسير وفق دينامية تطبعها العفوية، ولم تستطع المنظمة الإرتقاء إلى مستوى استثمارها سياسيا وتنظيميا. إن عملنا وسط الأحياء الشعبية، رغم ماراكمناه من تجربة ابتداءا من سنة 1981، بطيئ جدا ومحدود ولا يتناسب مع تجربة المنظمة ولامع التربة الخصبة التي تتوفر داخل الأحياء الشعبية.

وإذا كان طرح المهمة المركزية هي التجدر وسط الطبقة العاملة بالأساس وفي الأحياء الشعبية مازال طرحا صحيحا، فإن الممارسة العملية تواجه صعوبات كثيرة، وعلى مستويات مختلفة، تفترض منا إعطاء إجابات سديدة لتقديم عملنا السياسي والتنظيمي وسط الطبقة العاملة والأحياء الشعبية من أجل إعادة بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية صلبة مكافحة ومتجدرة وسط العمال وكادحي الأحياء الشعبية وجماهير الفلاحين.

وعليه تواجه المنظمة ضرورة توفرها على تصور سديد وخطة عمل واضحة ودقيقة وسط الطبقة العاملة والأحياء الشعبية، والإنتقال من التصور العام المجرد إلى الطرح الملموس، وسيكون لرفاقنا العاملين وسط أو مع الطبقة الطبقة العاملة وفي الأحياء الشعبية دورا هاما وحاسما في هذا الصدد.

أوّلا
التجذر وسط الطبقة العاملة

I – حول تجربة المنظمة ومفهومها للتجذر

لم يكن الإهتمام بالطبقة العاملة غريبا عن منظمتنا منذ نشأتها، لكن هذا الإهتمام بقي في التجربة الأولى حبيس أطروحة الشبيبة المدرسية كقنطرة للعبور، في الوقت الذي كان النظام قادرا على استيعاب فئات البرجوازية الصغيرة. بينما بدأت منظمتنا تركز على الطبقة العاملة في ظل وضع موضوعي جد معقد.

1-التجربة الأولى من 1970 إلى 1976

إن مهمة الإرتباط بالطبقة العاملة وبناء الحزب البروليتاري كانت حاضرة منذ نشأة المنظمة. فمنذ 1970 اعتبرت منظمتنا ضرورة الإعتماد على التلاميذ والطلبة المنحدرين من أوساط الجماهير الكادحة للإلتحام بهذه الجماهير كمثقفين عضويين. وابتداءا من 1972 طرحت أن"الشبيبة المدرسية طليعة"تكتيكية" ويمكنها تشكيل قنطرة عبور للإلتحام بالطبقة العاملة والجماهير الكادحة. إلا أن هذا لم يمنع من إنجاز بعض المحاولات للعمل وسط الطبقة العاملة (السكك الحديدية، المكتب الوطني للكهرباء، مناجم جرادة...).

2- التجربة الثانية ابتداءا من 1979

منذ 1979 طرحت منظمتنا مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة كمهمة مركزية تتطلب العمل المباشر وسط الطبقة العاملة. ورغم السلبيات التي أحاطت بإنجاز هذه المهمة، والتي يجب الوقوف عليها لتقييمها واستخلاص الدروس اللازمة، أبانت الممارسة عن إيجابيات لابد من استجلائها.

أ- **الإيجابيات**: يمكن تركيزها كما يلي:
- (...)
- مكنتنا التجربة من تلمس هذه الإشكالات التي تعترض عمل المنظمة وسط الطبقة العاملة ومن الوقوف على جوانب الضعف وجوانب القوة في تصورنا لعملية التجدر وممارستنا لها، ومحاولات فهم أحسن لواقع الطبقة العاملة، وإشكالاته الموضوعية. (...)

ب-**السلبيات**: إن أهم السلبيات التي طبعت ممارستنا وفهمنا لمهمة التجدر وسط الطبقة العاملة يمكن تسطيرها كالتالي:
- لم يكن فهمنا لمهمة التجدر إلا فهما مجردا، تبسيطيا وتجزيئيا (...)
- سيادة النزعة العمالية وعدم ربط مهمة التجذر بباقي مهامنا في مختلف الفئات والطبقات

الشعبية ذات المصلحة في الثورة.

- لم نميز في واقع الأمر بين الأولويات في توجيه ممارستنا داخل الطبقة العاملة، وهذا ناتج أساسا عن تصورنا الضبابي للبنية الهيكلية للطبقة العاملة ولم ننجز الخطوات المطلوبة والضرورية للتجدر وسط القلعات البروليتارية ذات التجربة والرصيد النضالي، كما أننا لم نميز بين القطاعات الأساسية والثانوية، واقتصرنا على التوجه إلى الطبقة العاملة بشكل عام ومجرد في ظل غياب تحليل ملموس لواقع الطبقة العاملة.

- (...)

- عدم توفرنا على تحديد سديد للعلاقة بين النقابي والسياسي في الشروط الملموسة للصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة.

(...)

- ضعف دعايتنا وخطابنا وسط الطبقة العاملة، بما فيها الدعاية للفكر الماركسي. وقد عرفت تجربة "الكادح" التي جاءت في هذا الإطار بعض السلبيات. فباستثناء الأعداد الأولى، طغى عليها الطابع الإخباري المحض والكتابات المثقفية.

- غياب تصور ملموس وسديد للمزاوجة بين العمل السري والعمل العلني الجماهيري، خصوصا وأنه تحت ضغط الإحتياطات الأمنية غالبا ما يضحي المناضلون بالثاني لصالح الأول، مما يؤدي في آخر المطاف إلى فقدانهم كفاحيتهم وطليعيتهم في النضال.(...)

II- حول الواقع الملموس للطبقة العاملة

إذا كانت إحدى الإشكالات التي تعترض تقدم عملنا داخل الطبقة العاملة هي فهمنا المجرد لواقعها، فمن الضروري معرفة هذا الواقع والإحاطة بالإشكالات التي يطرحها حتى نستطيع الإجابة عنها على طريق التقدم في إنجاز مهمة التجدر.

إلا أن أية معرفة لن تكون إلا نسبية. كما أن معرفة الواقع الملموس للطبقة العاملة لن تكون إلا عبر الإلتحام به والإنصهار وسطه. وانطلاقا من هذا، فإن معرفتنا وإجاباتنا ستتطور وتتعمق في ارتباط جدلي بتقدم عملنا وتطور عملنا الملموس وسط الطبقة العاملة.

1- حول بنية الطبقة العاملة:

إنّ ما يميز بنية الطبقة العاملة هو توزعها على قطاع عصري مقنن نسبيا، وقطاع غير مقنن. فالطبقة العاملة العصرية لا تشكل إلا نسبة محدودة: 8,5% تقريبا من مجموع السكان النشطين (أنظر دراسة أحمد المباركي «دراسة كمية للطبقات الإجتماعية بالمغرب» المنشورة في جريدة "المسار"). وإذا كان القطاع غير المقنن هو الأكثر بشاعة في الإستغلال، ولا يعرف أدنى استقرار، وبالتالي لا زال يفتقد إلى تأسيس ممارسة نقابية ومراكمتها داخله، فإن نسبة مهمة أيضا من الطبقة العاملة العصرية توجد في وضعية اللاإستقرار إما كموسميين أو كمياومين خصوصا بالمقاولات الصغيرة أو الحديثة النشأة، مما يجعلهم باستمرار عرضة للإبتزاز والطرد في أول احتجاج، الشئ الذي يضع معوقات كبيرة أمام تقدم نضال الطبقة العاملة بهذه الوحدات الإقتصادية. ويجب تسجيل هنا أن المرأة العاملة تشكل نسبة كبيرة من هذا الجزء من الطبقة العاملة التي تعاني من اللاإستقرار.

أما القطاع الأكثر استقرارا فيتشكل بالأساس من القلعات البروليتارية والوحدات الإقتصادية الكبيرة والمتوسطة أحيانا. وغالبا ماتكون غير حديثة التأسيس، بما فيها المؤسسات العمومية والشبه عمومية. وعلى خلاف القطاع المتميز بعدم الإستقرار في الشغل، فإن عمال هذا القطاع يتميزون بارتفاع معدل السن لديهم ويتوفرون على مهارات أحسن ويتقاضون أجورا أحسن نسبيا ومؤهلون أكثر ليكونوا أكثر وعيا وتنظيما. ولابد من تسجيل أن البيرقراطية النقابية للإتحاد المغربي للشغل تتواجد بهذا القطاع بما فيه القلعات البروليتارية (السكك الحديدية، الماء والكهرباء، المناجم، الموانئ...).

وإذا كانت إمكانيات العمل متوفرة بالقطاع ذي الإستقرار في الشغل نظرا لما يتوفر عليه من تجربة، فإن الصعوبة الكبيرة تأتي من ناحية الإلتحاق به نظرا لأن ذلك يتطلب خبرة مهنية لابأس بها وغالبا شهادات تقنية تثبت ذلك. (...). كما لاتخفى أهمية توجيه التلاميذ المناضلين لمراكز التكوين المهني، ومن ثمة للإشتغال بهذه القلعات والوحدات الإقتصادية. أما بالنسبة للقطاع غير المستقر، أي الوحدات الإقتصادية الحديثة والصغيرة إلى جانب القطاع غير المقنن، فإن العمل النقابي به لن يكون إلاتأسيسيا، ويمكن للعمل في الأحياء الشعبية أن يساعد بشكل عام في إنجاز التجدر وسط عمال هذا القطاع.

2- حول العمل النقابي ونضال الطبقة العاملة عموما:

إن عملية تجدر المنظمة وسط الطبقة العاملة تعني في آخر المطاف التحام رفاقها ومناضليها بالعمال الطليعيين، لينصهروا بشكل فعال وطليعي في الدينامية المتنامية والمتصاعدة لنضالات الطبقة العاملة، كنضال طليعي وملتحم بنضال باقي الفئات الكادحة، في خضم المسلسل الثوري من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية. وإذا كان هذا واضحا على المستوى النظري والإستراتيجي، فإن الإشكال الذي يقف أمامنا هو كيفية الوصول إليه. أي ماهي التكتيكات والخطط العملية التي يجب علينا تطبيقها من أجل المساهمة في أن ينتقل النضال الحالي للطبقة العاملةمن وضعه الملموس حاضرا ليتطورإلى مستوى أرقى، مستوى الإنخراط في النضال في إطار المسلسل الثوري؟.

إن تطور نضال الطبقة العاملة من وضعه الضيق حاليا إلى المستوى الأرقى لن يتم إلاإذا تمكنت الطبقة العاملة، وبشكل تدريجي من الوعي بأن هذا النضال يخدم مصالحها الطبقية. فالطبقة العاملة قد اكتسبت عبر نضالها وتجربتها الطويلة، حسها الطبقي أو وعيها الحسي، ونظرا لتجاربها المريرة بدءا من تبخر الآمال التي عقدتها على الإستقلال، أو تجربتها الطويلة مع البيرقراطية النقابية وكذا مع القوى الإصلاحية حيث تبقى ثقتها جد ضعيفة بالعمل السياسي وتتحفظ كثيرا على الإنخراط فيه.

تأسيسا على ماسبق، يجب أن يكون واضحا أننا لن نستطيع إقناع الطبقة العاملة ببرنامجنا وبضرورة الإنخراط في النضال السياسي الثوري مع مايصاحبه من أخطار وتضحيات فقط لأننا نطرح هذا البرنامج. إن هذا الإنخراط لن يتم إلا عبر مسلسل نضالي يتبنى على تكتيكات طويلة النفس تضع نصب أعينها أولا وقبل كل شيء الإجابات السديدة للمشاكل الواقعية والملموسة للطبقة العاملة بغية تحسين أوضاعها عبر دينامية تراكمية وتصاعدية تبني فيها الطبقة العاملة تدريجيا أدواتها الكفيلة بخوض هذا النضال، وذلك من خلال فرز المزيد من العمال الطليعيين وانخراطهم في النضال الثوري، ومن خلال بناء اللجن العمالية القاعدية، كشكل من أشكال التنظيم الذاتي المستقل على مستوى الوحدات الإنتاجية وكذلك من خلال إعطاء نفس ومفهوم جديد للنضال النقابي وتصليب وتوحيد الأدوات النقابية وصولا إلى وحدة الطبقة العاملة.

وفي هذا الإطار يجب الإجابة بشكل سديد على الإشكالات التالية:

- ماهي إجابتنا على الإغلاق النهائي أو المؤقت للمعامل؟
- كيف نقود نضال العمال ضد تخفيض ساعات العمل؟ أو ضد الطرد الفردي والجماعي؟ أو ضد الخوصصة؟... إلخ.

III- خطوط عريضة لخطة عمل وسط الطبقة العاملة

إنّ تعقد الواقع الملموس للطبقة العاملة وتفاعل مختلف جوانب عمل منظمتنا داخل مختلف طبقات الشعب الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة، يقودنا إلى وضع خطط عمل مركبة ونهج أساليب ملائمة ومتكاملة فيما بينها.

ولا شك أن صمود منظمتنا في وجه حملات القمع، وتوفرها على وضوح إيديلوجي وخط سياسي ثوري يستجيب لمتطلبات المرحلة، وكذا إجابات سديدة للمعضلات التي تواجه عملها، سيمكنها من أن تطرح نفسها كمدافعة عن كافة الطبقات والفئات الإجتماعية الكادحة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، وأن تجد فيها هذه الطبقات والفئات الإجتماعية من خلال برامجها التكتيكية والإستراتيجية وأساليب عملها ونضالها تعبيرا عن طموحاتها وسيجعلها قادرة آنذاك، وآنذاك فقط، على جعل حركة الجماهير قوة مادية ثورية تعصف بالطبقات السائدة وبجهاز دولتها المخزني، وعليه لايمكن أن تصبح قطبا ثوريا، راسخة جماهيريا، إلا إذا تقدمت في

إنجاز مهمتها المركزية وهي التجدر وسط الطبقة العاملة بالأساس وفي الأحياء الشعبية وجماهير الفلاحين.

1- حول مفهوم التجذر وسط الطبقة العاملة:

رغم اعتبارها لمهمة التجدر وسط الطبقة مهمة مركزية، فإن منظمتنا سقطت في فهم ضيق، تبسيطي، وتجزيئي لهذه المهمة والتي تم اختزالها في إستقطاب العمال لداخل المنظمة لتغيير بنيتها الإجتماعية. ورغم مايحمله هذا الطرح من صحة، لكنه يبقى مختزلا وغير كاف، ولم تربطه بشكل خلاق بعملها وسط فئات وقطاعات أخرى، وسادت نزعة برجوازية صغيرة تنتظر بروز النتائج بسرعة.

إن التجذر وسط الطبقة العاملة عملية مرتبطة بالحركة النضالية للطبقة العاملة وبانصهار فكرنا مع هذه الحركة، ولاتتأتى إلا نتيجة عمل عام وشامل للمنظمة، تتسارع وتيرتها مع تزايد هيمنتنا الإيديلوجية والسياسية داخل الطبقة العاملة خصوصا والجماهير الشعبية عموما، وبتنامي نضال الحركة الجماهيرية، وتنامي الفكر الثوري داخلها. وبالتالي فهي عملية معقدة ومسلسل شاق يتطلب عملا دؤوبا طويل النفس، ووضوحا سياسيا كافيا بهذه المهمة. ولايمكن الحديث عن عملية التجدر دون التواجد المباشر وسط الطبقة العاملة وخصوصا وسط القلعات البروليتارية كالسكك الحديدية، الفوسفاط، الموانئ...إلخ. لكن هذا لاينفي أهمية العمل خارج هذه القلعات البروليتارية، أو العمل مع الطبقة العاملة سواء في الأحياء الشعبية أو داخل النقابات، دون أن نغفل أثر العمل الديمقراطي في مجالات مختلفة (حقوق الإنسان، العمل النسوي، العمل الجمعوي...إلخ) على نضالات الطبقة العاملة والمساعدة التي يقدمها بشكل غير مباشر لعملية التجدر.

وهذا مايتطلب منا، من جهة أولى تجاوز أية نزعة عمالية ضيقة، ومن جهة ثانية عدم تعويم مهمة التجدر وسط باقي المهام الأخرى وبالتالي الإنحراف عنها كمهمة مركزية تتطلب تسخير الجزء الأكبر من جهود المنظمة لإنجازها.

إلا أن عملية التجدر وسط الطبقة العاملة، إذا كان لايقوم بها رفيق واحد أو مجموعة رفاق، بل تقوم بها المنظمة ككل، فإنها لاتسير بالضرورة، في شكل خطي، ويمكن إحداث قفزات نوعية في سيرورة إنجازها تبعا لتطور الصراع الطبقي وتطور أشكاله.

إن مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة يجب أن تفهم على أنها عملية مركبة تدخل في صلب بناء الحزب البروليتاري، وبناء الخط السياسي للمنظمة، بمعنى أنها عملية نتقدم في إنجازها بتقدم المسلسل الثوري. وعلى المستوى الملموس، إنها عملية متعددة الأبعاد يتداخل فيها العمل المباشر بالعمل غير المباشر، العمل داخل النقابات بالعمل وسط الأحياء الشعبية، العمل الدعائي الداعم لنضالات الطبقة العاملة بالعمل الدعائي للفكر الماركسي وخوض الصراع الإيديلوجي. كما أنها عملية يساهم فيها كذلك المناضلون من خارج الطبقة العاملة خصوصا من خلال دعم نضالاتها بكافة الأشكال والصيغ المناسبة، عبر انخراط الجمعيات والتنظيمات الديمقراطية (حقوقية، ثقافية، نسوية...إلخ) في هذه المساندة.

2- تصورنا للعمل النقابي للطبقة العاملة:

إن تحديدا سديدا للعلاقة بين العمل النقابي والعمل السياسي للطبقة العاملة يشكل مفتاحا لما يعترض عمل منظمتنا في القطاع العمالي من عراقيل. هذا التحديد يخضع للشروط الملموسة للصراع الطبقي، وليست هناك علاقة ثابتة خارجة عن هذه الشروط. في هذا الصدد يجب تفادي منزلقين إثنين:

الأول:اختصار عملنا وسط أو مع الطبقة العاملة في العمل النقابي فقط، وتسخير وجودنا وإمكانياتنا كلها له.

الثاني:استصغار العمل النقابي واحتقاره والدعوة إلى العمل السياسي المباشر بصفته القادر على رفع وعي الطبقة العاملة ونضالاتها إلى مستوى يجعلها قادرة على انتزاع مكاسبها وأخذ مكانتها الطبيعية في الصراع الطبقي وفي الحياة السياسية بالبلاد. واعتبار أن العمل النقابي قد أعطى مايمكن أن يعطيه ويجب نقل نضالات الطبقة العاملة إلى المواجهة المباشرة للدولة.

يندرج العمل النقابي العمالي ضمن الصراع الإقتصادي ضد الإستغلال الرأسمالي. ويجب فهمه كمجسد للصراع الطبقي وجزء منه. وفي الشروط الحالية لايمكن أن يكون هناك نضال للطبقة العاملة بدون نضال نقابي. فالطبقة العاملة تخوض الصراع الطبقي من خلال الإضرابات عن العمل كطبقة. ومن هنا تأتي الأهمية المركزية للعمل النقابي. وفي الوقت الذي نستصغر فيه النضال النقابي ونطرح مستعجلين، ضرورة المرورإلى المستوى السياسي-التنظيمي لمنظمتنا وسط الطبقة العاملة، نجد من جهة أولى أن الباطرونا، سواء الدولة أو الخواص، توليه أقصى الإهتمام وتواجهه بضراوة قاسية بتواطئ مع الأجهزة القمعية للدولة، مما يجعل النضال النقابي العمالي محرما في عدة قطاعات، ومن جهة ثانية يلجأ العمال إلى النضال النقابي تحت الضرورة الموضوعية وباحتياطات أمنية كبيرة تصل في غالب الأحيان إلى التحضير للنقابة بشكل سري تماما. ويعتبر النضال النقابي العمالي مقدمة ضرورية لأشكال أخرى من النضال. ولا يمكن لنضال الطبقة العاملة أن يأخذ أبعادا سياسية واضحة أو يصبح نضالا سياسيا إلا من خلال ارتقاء النضال النقابي العمالي إلى المستوى المطلوب، ليس بشكل خطي، بل من خلال سيرورة نضالية معقدة، على منظمتنا كمنظمة ثورية ماركسية لينينية أن تلعب فيها دورا حيويا وبارزا.

إن منظمتنا، من خلال مناضليها (...) مطالبة بإبراز قدرتها على تطوير تكتيكات النضال اليومي. وإن النضال اليومي المباشر للمناضلين هو تطوير النضال العمالي النقابي الذي يكتسي أهمية استراتيجية. لكن هذا لا يعني السقوط في تصور مراحيلي بل تطوير العمل النقابي وأن يأخذ بعده السياسي من خلال الحركة الملموسة للطبقة العاملة والإنتقال بالتالي من أشكال النضال البسيطة إلى المعقدة وليس من خلال الخطاب السياسي والإرادوية.

4- العمل المباشر والعمل غير المباشر في الطبقة العاملة:

نظرا لطبيعة الواقع الهيكلي للطبقة العاملة وللتشكيلات الإجتماعية القائمة في بلادنا، فإن عمل منظمتنا في الطبقة العاملة مدعو لإتباع أسلوبين:

أ-أسلوب العمل المباشر: يكون هذا الأسلوب فعالا في القطاعات العمالية المتميزة باستقرار الشغل، وفي مقدمتها القلعات البروليتارية والوحدات الإقتصادية الكبيرة. ويتركز في التواجد في مواقع الإنتاج إما كعمال أو كمستخدمين صغار. ولايمكن أن يتأتى هذا الإبواسطة نزول مناضلين من خارج الطبقة العاملة للعمل وسطها (...). على المناضل الذي إنسلخ من واقعه البرجوازي الصغير والتحق بالطبقة العاملة أن يوجه كل جهوده في البداية لإكتساب لغة واهتمامات العمال حتى يصبح جزءا من واقعه الجديد، والذي هو مطالب بدراسته دراسة علمية متعددة الجوانب (الوضع الإقتصادي للقطاع أو المعمل، بنية اليد العاملة، النقابة الموجودة، طبيعة مناديب العمال أو ممثلو السلامة بالنسبة للمناجم...إلخ) والإندماج فيه بشكل إيجابي. ومن جهة أخرى يقع على عاتق المنظمة التحضير المستمر، إيديلوجيا، سياسيا ونضاليا لهؤلاء المناضلين وفق برامج محددة حتى يتحولوا إلى مناضلين أكفاء للطبقة العاملة ولمنظمتنا وسطها، وحتى لايجذبهم من جديد واقعهم الأصلي البرجوازي الصغير. (...) إن مايجب أن يميز مناضلي المنظمة عن غيرهم ليس قدرتهم على التحليل المجرد، بل كفاءتهم في المساهمة في قيادة نضالات الطبقة العاملة وتحملهم المسؤوليات النقابية على كل المستويات الممكنة وعدم اندفاعهم حتى في العمل النقابي والحذر الشديد أثناءه على مصلحة الطبقة العاملة.

ب- أسلوب العمل غير المباشر: يصعب، موضوعيا، العمل النقابي وسط القطاعات المتميزة بعدم استقرار الشغل كالوحدات الإقتصادية الصغيرة أو القطاع غير المقنن. كما أن هناك قطاعات عمالية يصعب تأطيرها داخل النقابات، بل في الأحياء الشعبية. وفي إطار هذا الأسلوب نميز بين:

+ العمل وسط الأحياء الشعبية: يعتبر هذا العمل مكملا للعمل وسط الطبقة العاملة ورافدا من روافد التجدر. ذلك أن ضعف البنيات

الإقتصادية القائمة في البلاد والوضع الإقتصادي والإجتماعي المتدهور حاليا، يجعل بعض القطاعات غير مستعدة للإنخراط في النشاط خوفا من فقدان منصب الشغل، لكن في المقابل يمكنها تفجير ماتختزنه من طاقات في إطار نضال كادحي الأحياء الشعبية. وليس مطلوبا القيام بهذا العمل بالضرورة من طرف عمال، بل يمكن ويجب الإستفادة من كافة الطاقات المناضلة بغض النظر عن موقعها الإجتماعي.

+ العمل في النقابات: ليس المقصود بهذا الأسلوب العمل مع الطبقة العاملة من الموقع النقابي العمالي بل أساسا من موقع العمل النقابي غير العمالي، نظرا لما توفره المركزيات النقابية المناضلة، بشكل متفاوت، من إمكانيات إحتكاك بين النقابيين غير العمال (رجال التعليم خصوصا) مع النقابيين من القطاعات العمالية المنقبة داخل هذه المركزية أو تلك. ويمكن لبعض المناضلين العاملين داخل نقابة غير عمالية (التعليم، الصحة، الفلاحة، البريد...) والمتشبعين بالخط السياسي للمنظمة والقادرين على المساهمة في إنجازمهمة التجدر من مواقعهم الإجتماعية والنقابية، تركيز عملهم، ليس من أجل مصلحة الفئات الإجتماعية التي ينتمون لها، بل بالإرتباط بالطبقة العاملة والعمل معها من خلال العمل النقابي والنقابات.

5- على المستوى التنظيمي :

(...)

- إطارات العمل مع الطبقة العاملة: تجاوزا لأية نزعة عمالية، ومن أجل استفادة الطبقة العاملة، ومنظمتنا، من كافة الإمكانيات النضالية المتوفرة خارج العمال، على المنظمة أن تعمل على خلق إطارات للعمل مع الطبقة العاملة، توظف الطاقات التي لايمكن استيعابها داخل إطارات المنظمة، من أجل العمل مع الطبقة العاملة، وقد تكون هذه اللجان دائمة أو مؤقتة.

+اللجان الدائمة للعمل مع الطبقة العاملة: يمكن تشكيلها داخل نقابة أو قطاع أو حتى حي معين وتكون مهمة هذه اللجان العمل من أجل الإرتباط بالطبقة العاملة وعليها وضع برامج وخطط يعتبر تطبيقها كفيلا بتقديم العمل مع الطبقة العاملة من خارجها كطبقة ويتكامل عملها مع عمل إطارات المنظمة للعمل مع الطبقة العاملة.

+اللجان المؤقتة للعمل مع الطبقة العاملة: في فترات معينة من الصراع الطبقي وأثناء الإضرابات العمالية البارزة، إما في قطاع أو مدينة، يمكن-إذا توفرت الشروط لذلك-خلق لجان في قطاعات أو داخل إطارات معينة (حقوقية، نسوية، جمعوية...) لمساندة العمال في إضراباتهم عن العمل أو اعتصاماتهم مثلا، خصوصا على المستوى الدعائي والدعم المادي، وتنتهي هذه اللجان بانتهاء التحرك العمالي المحدد.

6- موقفنا من النقابات:

إن موقف منظمتنا من النقابات المناضلة القائمة ينطلق من قناعتنا المبدئية ومن مصلحة الطبقة العاملة نفسها. ومنذ تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومنظمتنا تناهض التقسيم النقابي وترفع شعار الوحدة النقابية، بون أن يتناقض ذلك مع توجيهاتها للرفاق والمناضلين والعاطفين والدعوة إلى العمل داخل النقابات الأكثر تمثيلية سواء الإتحاد المغربي للشغل أو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ولاشك أن العمل النقابي في بلادنا يعاني من أزمة تتجسد على الخصوص في الطرد العشوائي وتحريم العمل النقابي الذي لم يستطع تحصين نفسه. وأحيانا ينفر العمال من العمل النقابي إما بسبب مرارة التجارب وقساوتها أو بسبب الرغبة في الحفاظ على الشغل الذي يبدو كامتياز خصوصا في القطاع غير المقنن وفي الوحدات الإنتاجية الصغيرة، وفي ظل تزايد أعداد العاطلين بشكل مهول مع مايشكله هذا الجيش الإحتياطي من ضغط موضوعي على الطبقة العاملة، إضافة إلى ماتمثله بيروقراطية الإتحاد المغربي للشغل والإنتهازية السياسية لقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من عرقلة واضحة لتطور نضالات الطبقة العاملة وتنمية وعيها الطبقي. وانطلاقا من أن البنية الأساسية للطبقة العاملة تناضل في إطار الإتحاد المغربي للشغل، يمكن القول بشكل عام، بضرورة تركيز العمل داخل الإتحاد المغربي للشغل، على اعتبارها المركزية الأكثر تمثيلية، وعدم إغفال العمل داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

+حول الإتحاد المغربي للشغل: إنّ ما يميز هذه المركزية النقابية، زيادة على تمثيليتها العمالية الكبيرة، هوهيمنة البيروقراطية عليها. كما أنها تعاني من "شيخوخة" واضحة من خلال عدم قدرتها على تجديد وتشبيب أطرها وعناصرها. لكنها توفر إمكانيات واسعة للعمل داخلها، وعلى مناضلي منظمتنا المتواجدين داخل الإتحاد المغربي للشغل أن يظهروا بمظهر مختلف عن عناصر البيروقراطية، لامن ناحية الإخلاص ولامن ناحية القدرة والكفاءة. ويعاني العمال من هيمنة البيروقراطية وتأثيرها السلبي على نضالاتهم داخل الإتحاد المغربي للشغل إلا أنهم يدركون بحسهم الطبقي وبتجاربهم القاسية أن خطر البيروقراطية هو أقل ضررا من الهيمنة السياسية والإيديلوجية لحزب الإتحاد الإشتراكي داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وحزب الإستقلال داخل الإتحاد العام للشغلين بالمغرب. ومن الصائب أن يتجه العمل نحو تصعيد وإنجاح نضالات العمال ، من خلال فهم جيد لميكانيزمات العمل النقابي وقطع الطريق على أساليب البيروقراطية. وفي هذا الإطار يجب التوفر على مناضلين أكفاء في العمل النقابي قادرين على الإجابة على الإشكالات التي تعترض نضال العمال وذلك بشكل يتجاوز طروحات البيروقراطية وأساليبها الخبيثة في النضالات أو الركوب عليها. ومن أجل تجاوز البيروقراطية يمكن أن يكون شعار "دمقرطة الإتحاد المغربي للشغل" أكثر ملاءمة من شعار مواجهة البيروقراطية، ويسهل مأمورية مناضلينا وسط الإتحاد المغربي للشغل، مع الإستمرار في رفع شعار الوحدة النقابية وعلى كافة مستويات العمل النقابي إلا في حالة الإستحالة القصوى التي يجب تحديدها ومناقشتها في الإطارات المسؤولة للمنظمة.

+ حول الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: لقد أثبتت هذه المركزية عن نضالية عالية رغم قاعدتها العمالية الضعيفة، ويصطدم العمل داخلها، عمليا، بهيمنة تيار سياسي معين، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، خصوصا داخل قطاع التعليم، يجعل من الصعب التوسع داخل هذه النقابة، وسيكون من الخطإ تفادي النضال داخلها ومن خلالها. ويمكن أن نركز عملنا تحت شعار استقلالية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن أي توظيف سياسي مع رفع شعار الوحدة النقابية الفعلية.

+حول الوحدة النقابية العمالية: من الواضح أن نقابة الإتحاد العام للشغالين بالمغرب هي نقابة تابعة 100% لحزب الإستقلال (لايمنعنا هذا من العمل وسطها وتنقيب العمال في إطارها)، وأن التنسيق بينها وبين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنسيق فوقي له بالأساس أغراض حزبية ضيقة. وسيكون من الخطإ تزكية هذا التنسيق وإيهام العمال بأهميته. بل إن التنسيق الفعلي والحقيقي الذي يجب الدعوة إليه هو بين الكونفدرالية والإتحاد المغربي للشغل، وفي الواقع الملموس نصادف حالات معينة يجب التعامل معها حسب كل حالة حالة:

- في حالة تأسيس العمل النقابي في قطاع أو مؤسسة معينة، يجب أن يتجه عملنا نحو بناء نقابة في إطار الإتحاد المغربي للشغل
- في حالة وجود نقابة رجعية بمعمل معين يمكن العمل في البداية داخل هذه النقابة مع التشبث بأفق الإلتحاق بالإتحاد المغربي للشغل في المقام الأول أو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المقام الثاني، إلا إذا كان هذا الإلتحاق سيضر بوحدة ونضالية عمال هذا المعمل أو القطاع.
- في حالة وجود أكثر من نقابة واحدة، يجب العمل داخل النقابة الأكثر تمثيلية مع رفع شعار الوحدة النقابية وتركيز الجهود على بناء هذه الوحدة في ساحة الصراع وعدم الإقتصار على استحضارها في الخطاب فقط حتى لايتحول شعار الوحدة النقابية إلى مادة للإستهلاك الدعائي فقط.

7- أثر العمل الديمقراطي على نضال الطبقة العاملة:

إن العمل الديمقراطي في بعض الحالات (حقوق الإنسان، العمل النسوي...) له أثر واضح على نضال الطبقة العاملة وعلى العمل وسطها، وهذا مايتطلب إخراج العمل الديمقراطي في مجال حقوق الإنسان مثلا من نخبويته ودفعه للإهتمام بالحق النقابي وحق الإضراب مثلا، خصوصا

وأن العمل محرم في عدة قطاعات عمالية، دون أن يعني هذا أن يرتكز العمل الديمقراطي الحقوقي على قضايا العمال وحدها.
كما سيكون من المفيد الإستفادة من الطاقات والإمكانيات النضالية التي تتوفر لدى بعض العمال في نضالهم خارج الطبقة العاملة (نضالهم إلى جانب الجماهير في الأحياء الشعبية مثلا)

8- حول الدعاية:

نظرا لضرورة وحيوية العمل الدعائي يجب إبداع أشكال الدعاية وعدم الإقتصار على الدعاية المكتوبة، وفي الشروط الراهنة يجب تطوير الدور الدعائي للجريدة الوطنية وفي نفس الوقت استغلال بعض المنابر العلنية الموجودة والدفع بها للإقتراب أكثر من واقع الطبقة العاملة ونضالاتها (مثلا إصدار ملاحق خاصة بمعمل أو قطاع، أو إضراب، وبيعه نضاليا بشكل واسع لعمال المؤسسة أو القطاع المعين...) (...)

ثانيا
التجذر وسط الأحياء الشعبية

على إثر الإنتفاضة الشعبية المجيدة التي فجّرتها الجماهير الكادحة بالدار البيضاء في 20 يونيو 1981، حصل الوعي بأهمية العمل في الأحياء الشعبية كأحياء شعبية. ويكتسي هذا العمل أهمية بارزة انطلاقا من كونه يساهم في تأطير نضالات الجماهير الكادحة وتنظيمها حتى لاتظل عفوية، وبهدف الرفع من وعيها ومساعدتها على تنظيم نفسها لمواجهة الطبقات السائدة والدفاع عن حقوقها وطموحاتها الآنية والبعيدة.

إن للأحياء الشعبية أهمية استراتيجية، وجماهيرها، خاصة الشباب، تختزن طاقات هائلة واستعدادا للتضحية يصل حد الإستشهاد كما حصل في الإنتفاضات المجيدة: مارس 65، يونيو 81، يناير 84 بالشمال، ودجنبر 1990 بفاس وطنجة ومدن أخرى، مما يدفعنا أكثر إلى مساعدتها على بناء تنظيماتها الذاتية للدفاع عن نفسها وعن مطالبها.

I- حول تجربة عملنا وسط الأحياء الشعبية

لايمكن الحديث عن تجربة فعلا للمنظمة وسط الأحياء الشعبية إلا بعد 1981، حيث بدأت المنظمة تشكيل إطارات للعمل في الأحياء الشعبية، وأسست فعلا تجربة غنية بالدروس. فلأول مرة تتوفر المنظمة على إطارات متخصصة في العمل وسط الأحياء الشعبية داخل بعض المدن، وشكلت لجانا شعبية طغى عليها الطابع السري لإسناد هذا العمل. وكانت الشبيبة المتعلمة (طلبة، أساتذة) العمود الفقري لهذه اللجان التي زاوجت في نشاطها بين ماهو علني من خلال دروس التقوية، محاربة الأمية، كتابة العرائض حول مشكل السكن، العمل الجمعوي، الدعاية للفكر الثوري؛ وبين ماهو سري تجلى في تنظيم المظاهرات، توزيع المناشير والكتابات الحائطية. إلا أن عملنا وسط الأحياء الشعبية لم يكن مبنيا على تصور واضح وعلى خطة عمل دقيقة وملموسة، نظرا من جهة لغياب أية تجربة في هذا المجال لذى مناضلي المنظمة وعلى استحضار وتقييم عمل المنظمة في الأحياء خلال تجربة السبعينات. ولقد كانت الفئات المهيمنة داخل هذا العمل هي الفئة المتعلمة على حساب الكادحين. وظل الطابع الغالب على هذا العمل هو الإرادوية والتحريض على حساب الطابع الإجتماعي والدؤوب والصامت لعملنا الذي لم يكن يجيب على حاجيات الصراع الطبقي والإلتحام الفعلي للجماهير الكادحة.

II- حول واقع الأحياء الشعبية وطبيعة العمل بها:

نتيجة التدهور العام الذي تعرفه بلادنا على كافة المستويات، الإقتصادية الإجتماعية، تعاني الأحياء الشعبية والجماهير الكادحة بها من الإنعكاسات السلبية لهذا الوضع العام المتدهور، خصوصا في مجال الخدمات الإجتماعية كالتطبيب والتعليم. إلا أن أبرز مشكل تعاني منه الجماهير الشعبية هوالسكن.
فبفعل المضاربات العقارية داخل المدن، خاصة الكبيرة، وعمليات "التجميل" القسرية للمدن والطرق الكبيرة، أصبح السكن من أول اهتمامات الكادحين ومجالا للمواجهة العنيفة والدموية بين كادحي الأحياء الفقيرة وأجهزة النظام القمعية.
إن عملنا في الأحياء الشعبية يجب أن يراعي التفاوت بين الأحياء وأهميتها. والمدن العمالية لابد أن تستأثر باهتمامنا الكبير. كما يجب التركيز على الأحياء العمالية في بعض المدن كالبيضاء وعلى أحياء القصدير والأحياء الشعبية التي كانت طليعية في الإنتفاضات الشعبية (سيدي يوسف بن علي في مراكش، بنسودة بفاس، وبني مكادة بطنجة...).

أ- ضرورة التمييز بين المدن الصغيرة والمدن الكبيرة:

يظهر أن الهجرة القروية لم تعد تتم مباشرة من البادية إلى المدن الكبيرة. بل أن الإتجاه العام لها أصبح يمر عبر المدن الصغيرة والإستقرار داخل أحياء فقيرة بها، حيث يتم نوع من التأهيل للإنتقال بعد ذلك إلى المدن الكبيرة.
إن العمل داخل الأحياء الفقيرة بالمدن الصغيرة والتي تحتضن المهاجرين مباشرة من البادية مدعو لأن يتوجه أكثر نحو البادية، أما داخل المدن الكبيرة فيجب التمييز بين عدة أنواع من الأحياء الشعبية:

- **الأحياء العمالية**

نصادف داخل المدن الكبيرة أحياء عمالية بكاملها وأحياء كادحة وأخرى برجوازية صغيرة. فالأحياء العمالية قد تكون لعمال قطاع أو معمل واحد (السكك، الفوسفاط...) ويكون العمل بهذه الأحياء مكملا بشكل واضح للنضال النقابي لهذا القطاع أو المعمل. وقد تكون أحياء يقطنها عمال من قطاعات ومعامل مختلفة (حي دار الأمان بالبيضاء مثلا) وفي كلتا الحالتين يتمفصل نضال هذه الأحياء بالنضال النقابي للقطاع أو المعمل الذي يشتغل به العمال المعنيون.

- **الأحياء الكادحة**

تضم هذه الأحياء العمال والحرفيين والعاطلين، أي فئات كادحة مختلفة وتعاني في الغالب من مشاكل السكن كالنظافة مثلا والتعليم والتطبيب، وكذا المعاناة من تعسفات الإدارة. ويجب أن ينطلق العمل بهذه الأحياء من اهتمامات الكادحين بها. وإذا كان العمل المباشر وسط عمال القطاع الغير مقنن لايتيح إمكانيات كبيرة لتطوير العلاقة معهم نظرا لعدم استقرار الشغل بها والتهديد المستمر بالطرد والحرمان الشبه المطلق لهؤلاء العمال من التنظيم النقابي، فإن الإرتباط بهم في أحيائهم يسهل هذه المهمة.

- **الأحياء البورجوازية الصغيرة**

رغم طبيعتها البورجوازية الصغيرة سيكون من الخطإ إهمال العمل وسطها إذا توفرت إمكانية ذلك. ويظهر أن الجمعيات السكنية بدأت تنتشر داخل هذا النوع من الأحياء وتساهم في خلق جو من التآزر والتضامن بين سكان الحي. لكن أحيانا يظهر نوع من العداء بين سكان هذه الأحياء، التي غالبا ماتكون أحياء جديدة وسكان الأحياء الشعبية المجاورة، خصوصا الشباب. وقد تلعب الجمعيات السكنية دورا في خلق جو التضامن والتآزر بين سكانها وسكان

الأحياء المجاورة وفي نفس الوقت إعطاء المناعة اللازمة ضد الإستقطاب الحزبي لأغراض انتخابية أو الإستيعاب الرسمي لهذه الجمعيات السكنية.

ب- ضرورة التمييز بين المدن العمالية والمدن غير العمالية:

في إطار معرفة منظمتنا للواقع الملموس لشعبنا، وفي إطار عملها وسط الزحياء الشعبية تطرح ضرورة التمييز بين المدن العمالية والمدن غير العمالية.

تعتبر المدن العمالية (اليوسفية، جرادة، اخريبكة...) مدنا خصبة للإرتباط بالطبقة العاملة والإهتمام بقضاياها المختلفة خارج النطاق المهني والنقابي، وعلى العمل داخل أحيائها أن ينطلق من طبيعة كل مدينة وخصوصية اهتمامات السكان بها.

ويكون العمل بها متمما للعمل وسط القطاعات التي يشتغل بها عمال هذه الأحياء، ولايقوم به بالضرورة عمال هذه المؤسسات، بل قد يساهم فيه مناضلون من مواقع اجتماعية مختلفة (طلبة، محامون، رجال تعليم، أطباء، مهندسون، عاطلون...)

III- خطوط عريضة من أجل خطة عمل وسط الأحياء الشعبية

انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للعمل وسط الأحياء الشعبية، وضرورة توفر منظمتنا على خطط عمل واضحة وعلى أرضية تقييم تجربة عمل منظمتنا وسط الأحياء الشعبية نطرح الخطوط العريضة التالية لخطة عمل وسط الأحياء الشعبية والتي يعود وضعها بشكل نهائي لمناضلينا العاملين وسطها.

1- أسلوبنا وتصورنا للعمل وسط الأحياء الشعبية:

من أجل الإلتحام بالكادحين في الأحياء الشعبية ينبغي أن يرتكز نشاطنا في الأحياء الشعبية التي تسهل مهمة التجدر في الطبقة العاملة وتنظيم الكادحين، وهذا يتطلب تحديد الأولويات بالتمييز بين ماهو أساسي وماهو ثانوي، بين المدن العمالية والمدن غير العمالية، بين المدن الصغيرة والمدن الكبيرة، وبين الأحياء العمالية والأحياء غير العمالية حتى تكون خطواتنا مدروسة والنتائج أحسن والمردودية أفضل. وفي هذا الإطار يجب إيلاء الأهمية اللازمة للأحياء العمالية وأحياء مدن القصدير بالدرجة الأولى مع عدم إغفال الأحياء الشعبية الأخرى بما فيها الأحياء البورجوازية الصغيرة.

إن عملنا في الأحياء الشعبية في الظروف الراهنة، يجب أن يتم بعيدا عن أية وسائط أو قنطرة للعبور، بل أن يكون عملا مباشرا مع الكادحين وأن يرتكز على ماهو اجتماعي ومساعدة السكان على حل مشاكلهم اليومية وخدمة المصالح الآنية واليومية للجماهير. كما يجب أن يتجه هذا العمل مباشرة نحو الكادحين لكسب ثقتهم من خلال لجان تقديم خدمات اجتماعية متعددة ومتنوعة (الثقافة، الترميم، دروس محو الأمية، دروس التقوية إلخ...) والتي رغم بساطتها، تكتسي أهمية قصوى ومن شأنها توطيد العلاقة بين الجماهير والمناضلين وفتح إمكانيات أوسع للإلتحاق بهم. وبقدر ماتكون أساليب عملنا قريبة من الشعب بقدر ماتتقدم في توسيع تواجدنا النضالي السياسي والتنظيمي وسط الجماهير الشعبية.

إلا أن الأهمية المركزية للعمل الإجتماعي داخل الأحياء الشعبية لا يجب أن تجعلنا نغفل العمل الثقافي الذي يجب أن يكون، أحيانا، وعندما تتوفر شروط ذلك عنصر إخصاب للعمل الإجتماعي ومساعد مرتبط بالعمل داخل الحي.

كما يجب الإهتمام بالعلاقات مع التلاميذ والمهمشين والإستفادة من أي مناضل يريد خدمة الجماهير الكادحة. وفي نفس الوقت التهيء لأية تطورات قد يعرفها حي ما بسبب إقدام النظام على عملية (التجميل القسري) للمدينة، أي هدم أحياء بكاملها ونقلها خارج المدينة، والتي يذهب ضحيتها سكان الأحياء الفقيرة.

2- التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية:

تؤكد التحولات التي يعرفها العالم أن نجاح أية ثورة وضمان استمراريتها رهين بمدى قدرة الجماهير على خلق تنظيماتها الذاتية المستقلة. هذه التنظيمات تلعب دورا دفاعيا عن المصالح اليومية الآنية للجماهير. وستلعب دورا في حسم مسألة السلطة لصالح الجماهير نفسها، إن هي عرفت كيف تحافظ على استقلاليتها وتطور التنظيمات الجماهيرية المستقلة محليا، إقليميا و وطنيا، وبمساعدتها المناضلين الثوريين والتنظيم الثوري على تفادي خطر البيرقراطية والهيمنة.

إن دور أطر المنظمة هو الإلتحام مباشرة بالجماهير الكادحة وقضاياها ومساعدتها على خلق تنظيماتها الذاتية المستقلة مع الإستفادة من كل الإبداعات الخلاقة للجماهير في هذا المجال وتطوير كل مبادرة جادة وتقديم المثل والتفاني في خدمة مصالح الجماهير الكادحة.

3- دور المثقفين:

على منظمتنا الإستفادة من طاقات المثقفين من أجل مساهمتهم في نشر الوعي الديمقراطي وسط جماهير الأحياء الشعبية والقيام بدراسات ميدانية تساعد المناضلين في نضالهم اليومي بجانب ومع الجماهير.

4- على المستوى التنظيمي:

(...) علينا وضع خطط نضالية من أجل بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير: لجان شعبية، جمعيات سكنية، جمعيات حماية المستهلك، ولجان دعم المسحوقين والمهمشين والسجناء والمرضى... إلخ.

إنّ أطر المنظمة والمتعاطفين معها لايمكن أن يكونوا فاعلين في الأحياء الشعبية مالم ينخرطوا في النضال اليومي والشاق للجماهير الكادحة، مالم يتحملوا المسؤولية الكاملة في مساعدة الجماهير الكادحة على خلق تنظيماتها الذاتية المستقلة، مالم يكسبوا ثقتها بنضالهم إلى جانبها، النضال اليومي المتواصل والصبور والطويل النفس.

خريف 1991

ساهموا في نشر الفكر الثوري واسلوا مجلتكم إلى الأمام ساندوها

العدوان على العراق
فلسطين في الواجهة الأخرى

تقديم

يعود الجرح ليزهر من جديد، يتبرّم العراق بأرضه وفضائه وشعبه تحت قصف الشرعية الدّولية وقرارات الأمم المتحدة الأمريكية، من جديد يتفجّر الوجدان العربي وتنزف الأقلام السياسية والصحفية والأدبية للمتباكين على القومية العربية والوحدة المفقودة المفتقدة واستشعار الضعف "العربي" أمام الفطرسة الإمبريالية والصهيونية ونهج العمالة المفضوحة للأنظمة "العربية" و"الإسلامية"، ومن جديد تشتعل الأسئلة الصعبة أمام القوى الديمقراطية والثورية... ومن جديد ينطلق الردّ من الواجهة الأخرى -من الأرض المحتلّة- ليؤكّد أنّ "الشرعية الدّولية" و "مجلس الأمن" وقرارات الأمم المتحدة، لم تعد في الحقيقة إلاّ "أكسسوارات" تلتمع في وجه النظام الدّولي الجديد.

1- خلفية العدوان الجديد على العراق

بعد سنتين من بدء الهجوم الغاشم على العراق، سنتان حبلتا بأبشع ما يثقل ذاكرة التاريخ من صور الدّمار والإبادة في حقّ شعب وأرض وسيادة، ومن أشكال الفطرسة الوحشية للإمبريالية العالمية. لكن حبلتا أيضا بأروع صور الصمود والمقاومة والتعايش مع الجوع والحصار بل وتحدي من خلال إعادة بناء الشعب العراقي ما دمّره العدوان وإنجازه لمشاريع جديدة مثل النهر الإصطناعي الثالث، كان لها وقع الرّعب على كلّ من ظلّ يراهن على الإرهاب الأمريكي لإقتلاع جذوة شعب مقاوم وبعد سنتين يتأكّد أنّ الحلقات الأولى من مخطط نسف الكيان العراقي لم تُظهر الفعالية التي عُلّقت عليها. فلا القوّة الإقتصادية والعسكرية قد دمّرت نهائيا، ولا الشعب العراقي ركع أمام الإرادة الإمبريالية في خلع صدّام حسين، ولا قُسّم العراق وفق ما يحفظ الأمن والإستقرار للأمراء والكيانات الورقية و"إسرائيل"، ولا، أخيرا، كرّست أمريكا فعالية دورها الرادع في الساحة العالمية.

يتأكّد إذن أنّ العدوان الأخير لا يكمل، فقط، حلقات المخطط، بقدر ما يُعدّ العدّ والعُدّة من جديد إنطلاقا من حسابات تستوعب هذه المرّة العناصر المتفلتة من إستراتيجية مسح دولة العراق من الخارطة وإعادة ترتيبها وفق مشيئة "النظام الدّولي الجديد" من خلال:

- نسف الوحدة الترابية للعراق بخلق ثلاث دويلات (محميات) أمريكية، كردية في الشمال، شيعية في الجنوب وسنية في الوسط.
- إغراق المنطقة في التوتّر الطائفي والنزاعات على الحدود من أجل ردع دولة العراق وإرجاعها للبيت الخليجي، لجم اليمن ومواجهة الخطر الإيراني.
- فرض ما يسمّى بالسلام الدائم بالشرق الأوسط بما يضمن أوّلا سيادة "إسرائيل" كقطب توازن قوي في المنطقة، ويضمن ثانيا إرتباط القرارات السياسية بكلّ من سوريا، الأردن ولبنان بالدّائرة المركزية الأمريكية.

فبالرّغم من قبول العراق بكلّ قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار إقتطاع منطقة "أمّ قصر" من ترابه وضمّها إلى الكويت، وترسيم الحدود الذي كان سيتم في أجل أقصاه 15 يناير 1993، وبالرّغم من تصريحات بعض قادة دول التحالف، وتأكيد أمين عام الأمم المتحدة على ضرورة البحث عن "أشكال جديدة" من أجل الضغط على العراق في حالة عدم قبوله لأيّ قرار أو إجراء مرتبط بهيئة التفتيش، ممّا يعني إستبعاده كليا للخيار العسكري، بالرّغم من كلّ ذلك تقدم الطائرات الأمريكية الإنجليزية والفرنسية على الإغارة على العراق دون سابق إنذار، مخلّفة الكثير من الخسائر بلغت في الجانب البشري أكثر من 40 شخصا، وهو سلوك هستيري لا يفسّره سوى إدراك أمريكا أنّ جوهر إستراتجيتها قد تكسّر على صخرة عناد ومقاومة شعب العراق البطل.

فلا نشر العراق لبطاريات صواريخ "سام 2" على الحدود مع الجنوب، وهو أمر غير محظور في الأصل، ولا دخول مدنيين عراقيين لإستجلاب المعدّات من قاعدة "أمّ قصر" بإتفاق مع هيئة التفتيش "الأممية" ، ولا عدم قبول العراق لإستخدام لجنة التفتيش لطائرات غير عراقية، ولا مبرّر من هذا، يعني أنّ العراق خرق قرار وقف إطلاق النار الذي ظلّ ملتزما به حتّى بعد إغارة طيران التحالف وتعرّضه للقصف من طرف البوارج الحربية.

فهل تكفي سخافة تلك المبرّرات، وهل يكفي خرق التقليد الدولي الذي ينصّ على ضرورة مباشرة المفاوضات السلمية مباشرة بعد تنفيذ وقف إطلاق النار الشيء الذي لم يتم في حالة العراق، وفي سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية، بل وهل يكفي مناقضة الأمم المتحدة لميثاق الأمم المتحدة الذي لا يبيح بأيّة حال من الأحوال أن يخرق تطبيق أيّ قرار حق سيادة البلد على ترابه، الأمر الذي فرض بشكل سافر على العراق... هل تكفي تلك القرارات لتأكيد إستراتيجية الإبادة الجديدة المبنية على الإخفاق الإمبريالي في تحقيق أهداف مخطط ضرب العراق.

2- على الواجهة الفلسطينية. مأزق "الشرعية الدولية"

أمر بديهي ونافل أن يأتي الرد من فلسطين، من تفاعلات الصراع مع الصهيونية وما تبدعه من أشكال الإبادة في حقّ الشعب الفلسطيني، بشكل يجعلنا غير ملتزمين بإثارة الجدل من جديد حول كون الشرعية الدولية ومقرّرات الأمم المتحدة وتفاهات مجلس الأمن والمجتمع الدّولي وخطابات السلام الأمريكي، كلّها أكاذيب دبلوماسية تشرعن النظام الدّولي الجديد، وتعرّي المواقف المخزية للأنظمة الرّجعية المتعفنة منفردة أو مجتمعة سواء في إطار مهزلة إجتماع القاهرة الطارىء لمجلس الجامعة العربية حول إبعاد الـ 415 فلسطينيا، وندائها "الشجاع" للأمم المتحدة لتطبيق العقوبات على الكيان الصهيوني أو من خلال مهزلة إجتماع جدّة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتلويحها "الفذ" بالتدخّل عسكريا لمساعدة وحماية مسلمات البوسنة والهرتسك، بل وتفانيها في لجم الشارع العربي وحرمانه من مجرّد التعبير عن دعمه وتضامنه مع الشعبين العراقي والفلسطيني.. ومرّة أخرى هل وجب التذكير للمراهنين على الإحتضان الأمريكي لعملية "السلام" مع قرار إبعاد 415 فلسطينيا، والتلكّؤ في إستصدار القرار 799 وتطبيقه فبالأحرى فرض العقوبات على "إسرائيل"، ومع مناخ الهجوم على العراق واستمرار فرض الحصار على ليبيا والتدخّل العسكري في الصومال واستمرار المذابح في البوسنة والهرتسك، هذه الأمور التي تعدّ الآن الخيط الناظم لإستمرار / تحوّل الإدارة الأمريكية من بوش إلى كلينتون في إطار استراتيجية ترتيب

العالم وفقا لمقتضيات النظام الدولي الجديد، الذي لا يعني على الواجهة الفلسطينية أكثر من ضمان الحقوق المطلقة لـ"إسرائيل".

فبعد الدورة الثامنة من جلسات "الإستئناس" المسمّاة "مفاوضات سلام" حتّى الآن مرورا بكلّ الأحداث الساخنة التي صاحبت عملية "السلام" والتي لا يُعدّ قرار الإبعاد في حقّ الـ 415 فلسطينيا آخرها ولا أخطرها، تتأكّد الحقائق الثلاثة التالية:

أ- أن استمرار "مفاوضات سلام" جدّية وحقيقية مرتبط بشكل حاسم بحدوث تحوّل عميق في الموقف "الإسرائيلي" يُقرّ بشكل نهائي بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة وتقرير المصير، وهو الأمر الذي لا يبدو أنّ الكيان الصهيوني مستعدّ ولو لتقديم تنازل بسيط بصدده. بل أنّه لازال متشبثا بتصوّره للحلّ القاضي بإعتبار الفلسطينيين سكان مناطق "مُدارة" وليس شعبا وبتقسيم إدارة الأراضي المحتلّة مع مجلس فلسطيني منتخب، وتقسي تلك الأراضي إلى ثلاث مناطق محددة. تخضع الأولى، حيث توجد كثافة سكانية فلسطينية كبيرة، لإدارة المجلس المنتخب، وتخضع الثانية حيث توجد المستوطنات لإدارة إسرائيلية، في حين تقتسم إدارة المنطقة الثالثة بين الطرفين.

ب- أنّ الرهان على ضغط الإدارة الأمريكية من أجل تغيير ليس الموقف بل إستراتيجية "السلام" الإسرائيلي-العربي أمر من باب الحلم المتفائل، من جهة لكون هذا التصوّر الذي يقترحه الصهاينة هو في الجوهر نفسه الذي تؤمن به أمريكا، من جهة ثانية، أنّ هذه الأخيرة لا يمكن أن تقبل بحلّ يمسّ بالمركز القوي الإسرائيلي وما يرتبط به بالنسبة لسوريا والأردن وجنوب لبنان. ومن جهة أخيرة، إنّ أمريكا تُدرك أنّ إطار التفاوض مفروض فيه أن يُقدّم مشروع حلّ مقترح يحفظ الحقوق للطرفين بالتساوي ومقبول من طرفهما معا، يقوم على إطار مرجعي نابع من المبادىء المنبثقة من القوانين والمواثيق الدولية، في حين أنّها لا تقدّم أكثر من تأشيرات الدّخول للوفود وتوفير مسرح الإستئناس بواشنطن.

د-إن المكتسبات السياسية البسيطة جدا التي حققها الفلسطينيون، قد حققوها بفضل قتالتهم في إطار الإنتفاضة البطولية، حتى مشكل المبعدين ليس الديبلوماسية الفلسطينية هي التي اكسبته الأهمية، بل إن صمود المبعدين ومقاومتهم هو الذي فرض استصدار القرار 799 القاضي بإرجاعهم مجتمعين. مما يعني أن المقوم الأساسي الذي يمتلكه الشعب الفلسطيني هو قدرته على المقاومة والتضحية وإذكاء النضال ضد الصهيونية كحركة فاشية إبادية على كل المستويات وبكل الأساليب وليس الإنزلاق إلى مأزق العمل الديبلوماسي المعاق. فحذار أن تتورط الديبلوماسية الفلسطينية مرة أخرى في رهن استمرار "المفاوضات" فقط بتراجع "إسرائيل" عن قرار إبعاد 415 فلسطيني وإغفال الجوهر الذي هو أولا وأساسا تراجع "إسرائيل" عن تصورها الراهن ومايستلزمه ذلك من تغير جذري في موقفها، فقد لايكون مستبعدا أن قرار الإبعاد مجرد مسرحية جديدة تفتح إمكانيات جديدة أمام "إسرائيل" لضمان النفس ومراجعة الحسابات.

3- وضع حركة التحرر الوطني الراهن

يبقى السؤال، هل قضيتنا هي أن نظل غارقين في مطارحة مدى شرعية قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بل ومدى شرعيته هونفسه، ومدى مصداقية شئ إسمه "الشرعية الدولية"، أو مطارحة الحد الذي قد تذهب إليه الأنظمة الرجعية في تقدمها أو تراجعها عن نهج الخيانة والعمالة. أو أن ننتقل بفكرنا السياسي إلى جوهر المشكلة المتمثل في مقومات وإمكانات نضال القوى الثورية والديمقراطية على صعيد الحلقات الوطنية/الطبقية، القومية والأممية، في ضوء تفاعلات الوضع في أعقاب العدوان الثلاثيني على العراق قبل سنتين، العدوان الأخير، تفاعل المشكل الفلسطيني، التدخل في الصومال..وترسيم المبادرة العسكرية الأمريكية.

منذ الإعلان عن ميلاد "النظام الدولي الجديد" وماحمله من جديد فعلي لأقطاب الصراع التاريخي الحضاري، الإمبريالية والصهيونية والرجعية في قطب وحركة التحررالوطني في القطب الآخر. فبعد تمزق المعسكر الشرقي وإلغائه من حقل توازن وتحول الصين إلى رقم شبه جامد في الوضع الدولي، وجدت قوى التحرر العالمي نفسها تخوض صراعا ضاريا ولكن غير متكافئ أصبحت تتراجع بموجبه بشكل ملفت للنظر عن المواقع التي كانت قد أحرزتها خلال ستوات الخمسينات والستينات والسبعينات. في الحين الذي أصبحت فيه الإمبريالية بحكم تفاعل عناصر أزمتها وضيق مجال توسع رأس المال الذي كان بمثابة المرجع الأساسي الذي يفدي انتعاشها وتطورها خلال القرن 19 والنصف الأول من القرن العشرين، حتى مرحلة الإستقلالات السياسية. فتفاعل الأزمة ذاك سواء على الصعيد الداخلي للأقطار الإمبريالية (البطالة، تراجع الخدمات، ارتفاع مستوى العيش، الجريمة...) أو على صعيد مصادر المواد الأولية والطاقة (المستعمرات القديمة) التي أصبح الكثير منها يمانع في تأدية دوره السابق هو ما أصبح يملي على الإمبريالية اليوم العودة من جديد إلى الأشكال الوحشية الكلاسيكية التي طبعت مسيرة النهب والتوسع الإقتصادي خلال فترة الإستعمارات المباشرة. المتمثل في الفرض المتوحش لتوصيات المؤسسات المالية العالمية، التدخل العسكري الشرس في الكثير من المناطق، فرض الحصار الإقتصادي التجويعي والإبادي على الكثير من البلدان (كوبا، نيكاراكوا، ليبيا، العراق) خلق بؤر توتر مفتعلة من جهة لإمتصاص فائض الأسلحة وتنشيط صناعتها وتجارتها، ومن جهة ثانية لشرعنة التدخل العسكري المباشر كما يحدث الآن بالقرن الإفريقي، ومن أجل الحماية المباشرة للإقتصاد كما حدث بالنسبة للعدوان على العراق.

في هذا الإطار بالضبط توجد الآن حركة التحرر الوطني، وهو نفسه الإطار الذي أصبح يملي إحداث المراجعات الضرورية من أجل تقويم موقع الحركة الثورية في بعدها الوطني/الطبقي، كحلقة أولية وأساسية من أجل المرور إلى تنسيق النضال على الصعيد القومي ثم الأممي، وما يستلزمه ذلك من تقويمات نظرية وإيديلوجية وسياسية شاملة وعميقة تعيد الإمساك بكل عناصر الخلل التي تطبع الوضع الراهن للحركة الثورية المتميز بعدم الإستيعاب المعرفي للعديد من القضايا المرتبطة جوهريا بمهام التغيير الثوري، المتمثلة على سبيل المثال لا الحصرفي: التنوع الإثني والثقافي، ظاهرة الفاشية المتأسلمة، مشكل التحالفات، حلقة الربط بين المرحلي والإستراتيجي في خط النضال الثوري، مشكل الفئات العمالية وغير العمالية المهاجرة بالنسبة لدول شمال إفريقيا، إشكالية التنظيم...

خلاصة

قضيتنا إذن بالنسبة للعدوان على العراق، الإحتلال الصهيوني، الحصار على ليبيا...إلخ، هي عجزنا عن بلورة الفعل السياسي الإيجابي والفعال، هوتراجعنا أمام العربدة الإمبريالية والصهيونية في زمن "النظام الدولي الجديد". قضيتنا هي عجزنا عن الإمساك بالمبادرة الثورية من أجل فعل شعبي ثوري يهدم الأنظمة الإستبدادية البائدة. قضيتنا هي أن نستجيب لإرادة شعوبنا في الإنعتاق واستعدادها المستميت من أجل العطاء والتضحية، صمود الشعب الفلسطيني في إنتفاضته البطولية، صمود الشعب العراقي تحت الجوع والقصف، قتالية شعبنا المغربي ضد الآلة المخزنية وإبداعه لأروع أشكال التضامن مع الشعبين العراقي والفلسطيني.

محمّد عبد السلام
30 يناير93

أطلقت المجلّة في عددها الرّابع في نوتبر 1992، عبر كلمة لرئيس تحريرها، دعوة لفتح النقاش في مجموعة من المواضيع، واللاّئحة كما جاء في المقال المذكور ليست حصرية.
وتوصّلت المجلّة بهذا الشأن بمجموعة من المساهمات، يتضمّنها ركن "منبر مفتوح للنقاش" إبتداءا من هذا العدد.
إنّ استمرارية هذا الرّكن رهينة بحجم المساهمات التي سستوصّل بها المجلّة.
نجدّد الدّعوة للقرّاء والمناضلين للإنخراط في هذا النقاش، من أجل تقييم وتقويم أفكارنا، وتطوير ممارساتنا.
ولسنا بحاجة للتأكيد على أنّ الأفكار الواردة هنا تعبّر عن آراء كاتبيها.

هيئة التحرير

أهمية الإديولوجيا في الممارسة السياسية

أنتهز هذه الفرصة لمكاتبتكم، آملا أن تصل رسالتي إليكم. فمنذ حوالي عام، وأنا أعيش في حلم مزعج منسوج من عدم التناسق وإنعدام القرار الناتجين أساسا عن ظرفية غير مواتية بتاتا.
لقد إحتلّت المسألة الإديولوجية، منذ مدّة طويلة، حيزا هامّا من تفكيري. ولقد صدقت تحاليلي بأن أوّل تأثير للتغييرات فينا يسمى بالمعسكر الإشتراكي ستؤدّي إلى موجة من الغموض وفقدان الإنسجام لدى المناضلين الديمقراطيين المتأثرين أكثربالمفاهيم التبسيطية التي كان يبثها الجهاز الإديولوجي السوفياتي.
هكذا فإن إنعدام الإنسجام المذكور بدأ يبرز وينتشر على مستويي النضال الإقتصادي والسياسي منذ بداية التغييرات المذكورة. وقد إنعكست هذه الوضعية على تحليل نتائج الإنتخابات المحلية.
فرغم عزلة النظام المخزني التي أصبحت جلية، ورغم إستعمال كلّ أساليب الضغط فإن نسبة هامّة من الجماهير الشعبية الكادحة قاطعت الإنتخابات (فحسب الإحصائيات الرسمية نفسها أزيد من 30٪ من السكان لم يشاركوا، في حين أكبر نسبة حصل عليها الحزب الفائز، التجمع الوطني للأحرار لم تتعدّ 20٪)، لكن بالمقابل نجد بأنّ مشاركة الفئات المتعلمة من البرجوازية الصغيرة (معلمون، أساتذة ...) سجّلت إرتفاعا ملحوظا، وهذا رغم الدينامية النقابية التي عرفتها النقابة الوطنية للتعليم في السنوات الأخيرة، ورغم الحضور الفاعل للمناضلين الديمقراطيين في ن.و.ت للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.
بإقتضاب، فإنّ المستوى الحالي للصراع الطبقي يبيّن أنّ الأزمة الإجتماعية الحادّة لها قطبان:
– على مستوى النظام المخزني، الذي من جرّاء الأزمة الإقتصادية السائرة في التعمّق والتي تتفاعل مع الأزمة السياسية، وبفعل عزلته الطبقية، فإنّه بدأ يفقد الثقة العمياء التي كان يحظى بها من طرف حلفائه السياسيين، بل أصبح هؤلاء يسمحون لأنفسهم بإبداء انتقادات تقرّبهم لصف الإنتهازيين. وهؤلاء الأخيرين يتأثرون بنفس الأزمة على شكل صراعات سياسية داخلية التي كانت في السابق تدفع بهم إلى الإرتماء في كنف النظام. ممّا يقوّي أكثر فأكثر الأزمة السياسية الداخلية للنظام ويعمّق عزلته الإجتماعية.
– على صعيد نضال الجماهير، فإذا كانت نتائج الإنتخابات الأخيرة في المناطق التي عرفت حركة شعبية على مستويات متعددة، خاصة منذ إنتفاضة 14 دجنبر 1990، تشير إلى دينامية إجتماعية متنامية، فإنّ التنظيمات الذاتية المناضلة للجماهير تشكو من أزمة حادّة ناتجة عن الهستيريا السياسية التي تنضاف إلى عدم الإنسجام الإديولوجي لدى الإنتلجنسيا أساسا.
علما بأنّ عقم النظام، من جرّاء طبيعته وكذلك بفعل تقلّص قاعدته الإجتماعية، يجعله غير قادر على إبتكار أسس لعبة سياسية جديدة تسمح له باحتواء، على الأقل، جزء من البرجوازية الكبرى "الوطنية". أمّا الميكانيزم التقليدي ينبأ بتطوّر نحو وضعية جدّ خطيرة، والتي بدأت تتهيّأ منذ الآن لتنتهي، في إحتمالي، خلال هذه السنة إلى إنتفاضة ستكون نتائجها أخطر.
نحن، دون شك، لازلنا بعيدين عن المرحلة الثورية، لأن النظام، من جهة، لازال يتوفر على مجال للتحرّك يكمن في بسط الإستغلال على المراكز الأقلّ تطوّرا وخاصة في القطاع الفلاحي وبالتحديد تربية المواشي. ومن جهة أخرى لأنّ الوضعية التنظيمية للجماهير لم تبلغ بعد إلى درجة كافية وخاصة على المستوى السياسي.
لذلك نلاحظ، عدّة شوائب تعوق العمل وسط الجماهير الشعبية، منها غياب الإنسجام الإديولوجي لدى الديمقراطيين، وتشتيت القوى أكثر فأكثر في منازعات لا أساس لها وغير مضبوطة تحول دون التوصّل إلى نتائج سياسية عملية.
بطبيعة الحال، فإنّه من غير الوارد النزوع نحو أحادية المفاهيم والرؤى، الشيء الذي يعدّ خطيرا جدّا بالنسبة لحركة ثورية، بل يجب تنظيم نقاشات واسعة بهدف توضيح كلّ الإختيارات المطروحة من أجل فرز نقط الإلتقاء التي قد تشكّل العناصر المركزية لحركة جماعية وإبراز نقط الإختلاف التي يجب تعميق الدراسة والنقاش فيها كي لا تُشكّل عائقا للممارسة.
لذلك أصبح أساسيا اليوم رسم تعامل جديد يضع في محك الممارسة مكتسبات الحركة الماركسية العالمية ويعيد الإعتبار لمساهمته في الصراع الطبقي على المستوى الوطني.
وفي هذا الصدد، فإنّ النضال الإديولوجي هو مهمّة مركزية. بحيث يجب إزالة عدم الإنسجام و "سوء الفهم".
هذه المهمّة تطرح علينا مفهوما شموليا للعمل الإديولوجي والذي لا يجب أن ينحصر بأيّة حال من الأحوال في الأنوية السياسية المنظمة، ولكن عليه أن ينفتح على كلّ القوى الحيّة الفاعلة من أجل التقدّم والتحرر.
إن كنّا بحاجة إلى مرجع ماركسي لتبيان ما أقول، علما بأنّ الموقف اللّينيني جدّ مركزي في هذه الحالة، رغم الإنفتاحات الصغيرة التي ينصح بها والتي ظلّت جدّ مراقبة بعد إنتفاضة 1905، فلن أجد أحسن من إنجلز في رسالته إلى بيبيل والمؤرخة ب 18/11/1892 والتي ينتقد فيها "دولتة" الصحافة من طرف الحزب وينصح بتشجيع المنابر الصحافية "الغير تابعة مباشرة للمركز، بل وحتّى للمؤتمر".
وعليه فإنّ هذه القضيّة يمكن أن تعالج في إطار نظرة للرّبط بين مختلف الوظائف الإيديولوجية.
وبقدر حاجة تنظيم ما إلى أداة دعاية سياسية لربط الإتصال السياسي بشكل مستمر بين مناضليه، فبقدر ماهو في حاجة أيضا إلى أداة علمية–نظرية قادرة على تنوير العقول حول إشكاليات الصراع الطبقي، يمكنها أن تشكل أداة نقد ونقد ذاتي.

خالد

حول دينامية اللّجن والوحدة النقابية

إنّ الهدف من هذا المقال هو إعطاء تقدير نظري وعملي يُحضّر للمستقبل، كيف يمكن حلّ التناقض الكبير بين الهدف الثوري ومحدودية الوسائل الثورية؟

بادىء ذي بدء، إنّ الخلاصات العامّة للماركسية لا يُمكن بلورتها (تفعيلها) إلاّ عن طريق التطوير المستمرّ للمنهج الجدلي، وهذا طبعا صعب التحقيق. إلاّ أنّ الجدالات والنضالات والأخطاء والمرارات تُمكننا كلها من عرض الفكر الجماعي إلى عملية مسح جدلي.

إنّ نهاية طور من النضال السياسي في المغرب تطرح أسئلة على جميع الرفاق الذين يفكرون. لماذا لم تكن القوى الجذرية والقوى الثورية جدّ قوية للظفر بالنصر؟

بالنسبة لكلّ من يشغلهم هذا الأمر، من الواضح أنّ الأسباب جدّ عميقة.

الإنحراف والإنتهازية قادمتان إذن من خيانة زعماء أم من تراخي العرى بين جماهير العمّال و القادة. فمنذ ثلاثين سنة والمعارضة الرسمية تكبت الوعي الديمقراطي للجماهير مستجدية دون إنقطاع جلاّد تازمامارت ومتهافتة وراء أية فرصة للمناورة في كواليس القصر، معرقلة نضالات الجماهير.

بالنسبة لكلّ من ينتابه الشك حول طبيعة الأحزاب السياسية للمعارضة الرّسمية، فإنّ الجواب قُدّم تاريخيا عدّة مرّات. إمّا أنّها (أي تلك الأحزاب) تدفع إلى التفرقة أو أنّها تلجأ إلى شبه إتفاق على مستوى القمّة. ممّا دفع الأغلبية الساحقة للفئات الشعبية التي ترزح تحت طاغوت المخزن والتفقير واللاّتسييس إلى البقاء خارج حلبة "المعركة" الدستورية. في حين أنّ غياب الفعل الملموس للقوى الرّاديكالية والثورية القادر على فتح أعين الجماهير الشعبية العريضة على الحياة السياسية المستقلّة، سمح مرّة أخرى بانتصار الملكية المطلقة.

إنّ عودة إلى الطموحات الأساسية للعمّال يجب أن تدفع طبعا إلى إحياء خط صحيح. فبدون إدماج الجماهير العريضة، يستحيل خلق حركة سياسية للجماهير. إنّ تحسيس الجماهير الشعبية العريضة بضرورة الفعل السياسي الذاتي المستقل هو وحده الكفيل باختمار حركة إجتماعية وسياسية للتصدّي للنظام المخزني ومجابهته.

ولإنجاز هذا العمل، لا يمكننا أن نغضّ الطرف عن المصالح المهنية للعمّال في النضال النقابي. إنّنا بالدفاع عن المصالح الدنيا لكلّ فئة من العمّال، سنعمل على الإرتباط بهم. فالأولوية بالنسبة لكلّ ثوري هي أن ينتظم نقابيا، وأن يعمل على إشاعة العمل النقابي حوله. لكن هناك من قد يردّ علينا قائلا بأنّ ذلك صعب المنال نظرا لمناورات البيرقراطية؟ بالكاد، لكن ليس ثمّة طريقا آخر. يجب إقتحام المراكز التي توجد بها الجماهير، وتجاوز السقف البرقراطي إلى أن ينهار. يجب إنتزاع الديمقراطية وفرضها والوقوف ضد تواطؤ البيرقراطية مع القصر.

فعندما ينخرط العمّال بشكل واسع في النقابات، فذلك مؤشر على طريق الثورة وليس على طريق الإصلاح.

إنّ الوحدة الفعلية للطبقة العاملة تمرّ عبر الوحدة النقابية. فالمهمّة الموضوعية هي وضع العمّال في سكّة النضال الديمقراطي العام، إنّها مهمّة المناضلين الثوريين والجذريين والديمقراطيين. يجب علينا إطلاق حركة نقابية للجماهير. فالطبقة العاملة تتطوّر يوما بعد يوم، من المستوى البسيط إلى المركّب، وإنطلاقا من المطلب الأدنى للوصول إلى المطالب السياسية. ولإحراز النصر، لابدّ من تحقيق الوحدة النقابية. إنّها المسألة المفتاح.

إنّ النداء للإضراب العام في 14 دجنبر 1990 من طرف المركزيتين النقابيتين الكنفدرالية د.ش و الإتحاد ع.ش.م قد انخرطت فيه أغلبية القواعد العمالية للإتحاد المغربي للشغل رغم معارضة القيادة البيرقراطية. ممّا يؤكد أنّ العمّال بفطرتهم ميّالون إلى العمل النقابي الوحدوي.

إنّ الشغالين بالمغرب في حاجة لعمل حقيقي وخلاّق، فالخطب لا تعمل سوى على تنويمهم. إنّهم يدركون، دون أن نُقسم لهم بذلك، أنّ الرّأسمالية والإستبداد المخزني هم أعداؤهم وبأنّ النضال ضدّهم واجب. إنّ ما ينتظرون منّا، هو توفير وسائل النضال إنطلاقا من برنامج للمطالب الآنية حول الرّواتب وحول الحق في الشغل...

إنّ الإضرابات والمظاهرات تُشكّل مسلسلا معقّدا في مسيرة المقاومة الجماهيرية. إنّها تُقوّي شعور التضامن وروح المقاومة وهو الشيء الذي لا يمكن أن يتم بفعل التحريض أوالدعاية المكتوبة. إنّ المطلوب من المناضلين الثوريين والجذريين أن يكونوا قادرين على الإرتباط بالمناضلين الديمقراطيين، والإنخراط في النضال الديمقراطي ضدّ الإستبداد المخزني.

إنّ تجذير النضال المطلبي وحده الكفيل بالمرور، منطقيا، إلى مستوى النضال الثوري. إلاّ أنّ النضال الديمقراطي يلعب دورا: فهو تاريخيا، يشكّل المرحلة الأوّلية للتنظيم العمّالي، وهو عمليا يلعب دورالملازم للعمل الثوري. إلاّ أنّ التنظير له كأساس إستراتيجي، إنّما يؤدّي مباشرة إلى إدماج الأحزاب والنقابات في النظام.

إن العراقيل التي تنتصب في وجه الوحدة النقابية هي ذات طبيعة إديولوجية وسياسية. إلاّ أنه يجب مواجهة الحلقية والتطرّف اليسراوي اللّذين ليسا فقط إحدى تلك العراقيل بل وأيضا لكونهما لا يسمحان بمواجهة فعالة للقيادات البيرقراطية.

إنّ محاربة كلّ الأشكال التنظيمية التي تحمل في طياتها بذورا بيروقراطية بدعوى أنّ ذلك يؤدّي حتما إلى تفسّخها، سيضع الحركة الجماهيرية أمام مأزق وليس أمام تناقض جدلي. ولا يمكن في تلك الحالة إلاّ أن نخلص إلى إستحالة الإنعتاق الذاتي للشغالين. إنّ هذا المنطق يؤدّي في نهاية المطاف إلى وضع حركة الجماهير في شروط أسوأ ومنعها من التقدّم في نضالها من أجل إنعتاقها الذاتي.

إنّ تنظيم الطبقة العاملة بكاملها في إطار للنضال، ولو إنطلق في البداية على أسس دفاعية، يعمل على تفيير موازين القوى بين الطبقات، ويعزّز بشكل كبير نضالية، وقدرة النشاط السياسي و الثقة في الذات لدى الطبقات الكادحة.

ففي خضمّ الإضرابات والمظاهرات، تولد لجان المعامل والأحياء. إنّ تلك اللّجن هي التي تُمثّل الجماهير في نضالها. ممّا يشكّل خزّانا هائلا للنضال بإمكانه الإرتقاء بسرعة من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، عبر تنظيم إضرابات ومظاهرات تحت شعارات ذات محتوى سياسي.

إنّ المهمّة التاريخية لهاته اللّجان تكمن في أهليتها السياسية والإستراتيجية على تحويل الأزمة الإجتماعية إلى هبّة ثورية قبل أن تنجح الإتجاهات الإصلاحية التقليدية في إعادة تطبيع الوضع، أو أن تؤدّي تلك الأزمة إلى إنتفاضات عفوية يتمّ قمعها من طرف النظام.

إنّ المطلوب من المناضلين الثوريين، الجذريين والديمقراطيين أن يكونوا خيرة المناضلين من أجل تحقيق الوحدة النقابية من القاعدة إلى القمّة.

ع. يوسفي

هذا المنبر مفتوح للنقاش
لنساهم فيه
من أجل تطوير
الفكر والممارسة

لننتقل من موقع الدّفاع إلى موقع الإمساك بزمام المبادرة

الرفاق والإخوة في مجلّة إلى الأمام، جوابا على عرضكم بفتح النقاش حول مسألة الديمقراطية من ضمن أشياء أخرى، هاهي مساهمتي. أوضح لكم بهذا الصدد أنّ النص كتب قبل اقتراحكم. لقد حافظت على المضمون والشكل عدا جملة أو جملتين لأجعله قابلا للنشر والتوزيع بالمغرب، لأن اقتراحكم يتوجّه أوّلا إلى أولئك الذين يناضلون في الدّاخل.

ربّما كان من المحبّذ أن يبلور المناضلون بالمغرب مشروعا يتم تسجيله بالدارجة عن طريق كاسيط، مصحوبا بسكيتشات وأغاني (ناس الغيوان، حنظلة...)...، ويتم تداوله عن طريق الكاسيطات المسجلة ...

آن الأوان أن لا نكتفي بانتقاد مهازل 99.9٪ بل نعمل على البلورة الجماعية لمشاريع للمجتمع ومن بينها الدستور. إنّ الديمقراطية، الدستور، والهيئات التي ستسيّر البلاد يجب أن تخضع للنقاش والمراقبة من طرف الشعب.

إنّ المشكل لا يحلّ بطرد الطاغوت فقط، ولكن بالعمل أيضا على أن يصبح الشعب المغربي وليّ أمره كي يقطع الطريق على كلّ من قد تغريهم السلطة وتعميههم لدرجة قد يصبحون غدا طغاة جددا:

بعض المبادئ الأساسية لدستور الدولة المغربية

مدخل: كديمقراطي مغربي ووفاءا للعمل الذي شرع فيه محمد بن عبد الكريم الخطابي، مؤسس أول جمهورية ريفية في المغرب، أطرح للنقاش المبادئ الأساسية التالية بهدف البلورة الجماعية لدستور للمغرب.

هذا الدستور يجب أن يُكتب ويُنشر بلغة وبوسائل في مستطاع الجميع.

1- المغرب دولة ديمقراطية تضمن التعددية الثقافية والسياسية لكل مكونات المجتمع.

2- شعارها: العدالة- الكرامة- التضامن.

3- السيادة يملكها الشعب.

-الشعب يختار طريقه على المستوى الوطني والدولي.

-الشعب ينتخب، يراقب، وإذا دعت الحاجة لذلك، يخلع مسؤوليه المحليين أو الجهويين أو على المستوى الوطني عن طريق الإقتراع السري والمعبر عنه بحرية.

-صلاحيات Les mandats المنتخبين يجب أن تعطى لهم لمدد قصيرة ومحددة، مع منع تجميع النيابات.

-يمكنهم أن يكونوا منتَخبين (18سنة) أو منتَخبين (25سنة) كل القاطنين لأكثر من سنة دون تمييز مبني على الجنس أو القومية أو الدين. أما الترشيح بالنسبة للقاطنين من أصل أجنبي فهو ممكن سوى فيما يخص المناصب المتعلقة بالمصالح الإستراتيجية للأمة.

4- الإنسان المواطن يجب أن يكون في قلب كل الإختيارات الإقتصادية والإجتماعيةوالسياسية.

5- الدولة المغربية تضمن استقلالية المناطق والتضامن مابين الجهات، تضمن (أي الدولة) المساواة بين المواطنين أمام القانون: المساواة في الحقوق لكن أيضا في الواجبات.

تشجع عمل المواطنين لكي يحترم لذيهم:

-الحق في التعليم: في التربية الثقافية والجسدية للشبيبة مع ضمان التمدرس المجاني إلى سن 18سنة.

-الحق/الواجب في العمل لكل اللواتي والذين هم في سن وفي مقدرتهم العمل.

-الإنعتاق للكل أيا كان دوره في المجتمع.

-الحريات الفردية والجماعية التي يعبر عنها دون عنف والتي لا يكون القصد منها إلحاق الضرر أو المس بكرامة الآخرين.

-حق التنظيم، والتعبد، والتعبير...حرية الصحافة.

-المساواة التامة بين المرأة والرجل.

-بالنسبة للطفل حقه في الحب، والكلمة والحماية ضد كل أشكال الإستغلال وسوء المعاملة.

6-العدالة والقضاة يجب أن يكونوا مستقلين عن السلطات السياسية المحلية والإقليميةوالوطنية.

7-الدولة المغربية يجب أن تمنح الوسائل لضمان استقلالية العمل للكفاءات في مجالات الصحة، والفلاحة والثقافة والتقنيات...بغية بلورة مشاريع تمكن بلادنا من انقاء أي ابتزاز خارجي.

8-الدولة المغربية ستدافع عن حقوق وكرامة مواطنيها بمن في ذلك في الخارج.

9-الدولة المغربية ستسهر على إقامة تبادل متكافئ يضمن المصلحة المتبادلة للشعوب.

10-ستُشجّع الحوار لحل الصراعات بالطرق السلمية.

11-ستضع رهن إشارة كل مواطنيها جميع الوسائل الضرورية للدفاع ضد أية غزو أجنبي يمس السيادة الوطنية.

12-ستعمل من أجل إقامة هيئات عالمية ديمقراطية حقا، على قاعدة بلد=صوت. وستحترم التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب.

13سيكون المغرب أرض استقبال لطالبي اللجوء الذين يرغبون في الإستمرار في النضال من أجل الحرية والعدالة لشعوبهم. وسيرفض استقبال الديكتاتوريين المخلوعين.

ليموج في 1992/11/12

بنزكري حميد.

رسالة من مواطن مغربي بألمانيا

دوسلدورف.

أيها الإخوة في هيئة تحرير مجلة إلى الأمام، تحية نضالية وبعد..

على ما أظن أنه بدعوة من جمعية العمال المغاربة بدسلدورف-ألمانيا- كان أبراهام السرفاتي على موعد مع حشد من المناضلين التقدميين، مغاربة وغير مغاربة، خاصة من يعرف عن هذا المناضل التقدمي شيئا ما سواء من بعيد أو من قريب. وبالفعل انطلقت الندوة المقررة في جو من الإنضباط والمسؤولية، افتتحتها مناضلة ألمانية، وبعد ذلك أخذ الكلمة أبراهام السرفاتي ليتطرق لمجموعة من الأمور الحساسة وذات الأهمية البالغة، وأرى شخصيا أن لا مجال هنا لذكرها، وفي الأخير تُرك المجال مفتوحا للحضور سواء لطرح سؤال ما للسرفاتي أو للإدلاء بملاحظة معينة أو تعقيب أو..أو..

ولكن الذي دفعني شخصيا للتدخل بهذه السطور هي التشويهات المقصودة التي لحقت مضمون زيارة السرفاتي لألمانيا، والتي يعمل البعض على نشرها في أوساط الجالية المغربية ولكن عبثا عبثا عبثا، والتي لاتمس الحقيقة في شئ. إن من بين مايحاول هؤلاء المشبوهون نشره بين المغاربة هو كون أبراهام السرفاتي يحرض الأمازيغيين في الشمال والوسط والجنوب على الإنفصال عن الوطن الأم وتشكيل كيانات خاصة بهم. يالها من تهمة واهية!! إن ماقاله السرفاتي بهذا الصدد هو العكس تماما، حيث تحدث عن اللغة الأمازيغية وضرورة الإعتناء بها وتقديم كل المستلزمات الضرورية من أجل النهوض بها لأن مغاربة كثيرين لغتهم التاريخية هي الأمازيغية، ولأن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة تراث ثقافي لايستهان به، كل ذلك خدمة للقضية الوطنية العليا المتجلية في تعبئة كل المغاربة بجميع الوسائل ونبذ نزعة التعصب العرقي واللغوي، والإهتمام بكل مكون ثقافي فعال في البنة الثقافية والفكرية للمجتمع المغربي بمافي ذلك الإسلام. وفي هذا الإطار، وذلك بعد نهاية الندوة التي لاحظ الجميع نجاحها الملموس، تحدث بعض

الطلبة المغاربة الأمازيغيين إلى السرفاتي شخصيا، ولم يسجل أي تعصب ولاسوء تفاهم، ولكن العكس هو الذي كان حيث أن هؤلاء الإخوة الأمازيغيون اقتنعوا جيدا من أجوبة السرفاتي على أ من يحاول زرع نزعة الصراع والتفرقة والأنانية العرقية واللغوية له مصالح سياسية من وراء ذلك.

لاشك إذن من أنها خلفيات باتت ياسة، تحاول النيل من مناضل مغربي قضى سنوات في سجون نظام لايمت للوطنية بصلة، ولايريد لشعب بأكمله أن يتأصل في إطار ثقافته حتى يتمكن من تحقيق النصر على سماسرة يريدون استغلال الإختلاف الكامن بين اللغتين العربية والأمازيغية من أجل ترك الشعب المغربي غارق في صراعات لاتخدم قضيته المصيرية والمتجلية في الخلاص والتحررمن قبضة نظام حكم على شعب بالإبادة.

أماإتهام أبزاهام السرفاتي إبن الشعب المغربي بالصهيونية من طرف هؤلاء الأشخاص، فهذا أظن أنه لايستدعي تعقيب ولاأخذ ولارد، لأن الصهاينة هم هؤلاء وبحق.

في هذا التدخل لم يحركني أي هاجس إيديلوجي ولاعاطفي بالباث والمطلق، وإنما حركني شعور آخر هو أن البيادق والرجعيين يحاولون اللعب على جميع الأوراق خدمة لأسيادهم ويشوهون الحقائق لنفس الغرض.

شكرا وتحية نضالية لكل مناضلي الشعب المغربي في جميع المواقع.

ملحوظة: أيها الإخوة والرفاق في مجلة «إلى الأمام»، رجائي منكم نشر هذا التدخل ضمن محتويات مجلتنا الغراء، وذلك إذا كان ممكنا.

الإمضاء: ز. ع.
مواطن مغربي.

RETOUR - RETOURS
d'Ilias Driss

GRAND PRIX "TCHICAYA U TAM'SI" de Radio France International

Mise en scène **Jean Négroni**
Décors et costumes Claire Belloc
Avec: Marc Eyraud
Mario Badajoz
Danièle Meyrieux
Production Compagnie Le Toucan

du 2 février
au 27 mars 1993
du mardi au samedi
20 h 45
Relâche dimanche
et lundi

PRIX DES PLACES
120 F PLEIN TARIF
GROUPES 80 F
ÉTUDIANTS 70 F

THÉÂTRE DE NESLE
8 rue de Nesle
PARIS Ve
Métro Odéon

L'ADAMI
R.F.I.
AGENCE DE
COOPÉRATION
CULTURELLE
ET TECHNIQUE
LOCATION 46 34 61 04
43 29 45 88
FNAC, MINITEL 36.15
ET SUR PLACE

إشتركوا في مجلّتكم إلى الأمام

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

✍ Revue *Il Al Amam* BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

pour 6 numéros
normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue *Il Al Amam* BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

Pour information

RENCONTRE DE DEMOCRATES MAROCAINS EN ESPAGNE LES 8,9 ET 10 JANVIER 1993

Déclaration

Nous,démocrates-opposants marocains à l'Etranger, réunis les 8,9 et 10 Janvier 1993 à Madrid, nous renouvelons notre soutien inconditionnel à la lutte du peuple marocain pour l'établissement d'un véritable Etat démocratique qui puise sa légitimité de la souveraineté du peuple .

- Nous condamnons la politique de paupérisation et de répression du pouvoir qui conduit des centaines de citoyens à quitter le pays, au péril de leur vie dans les "embarcations de la mort".De même que nous rendons coupable et responsable de ces morts les pouvoirs politiques européens qui soutiennent le régime marocain.

- Nous exprimons notre soutien et mobilisation aux côtés des organisations des droits de l'Homme et démocratiques qui appuient les syndicalistes et opposants marocains et parmi eux N. AMAOUI, D. GHNIMI, BELAICHI et A. KHYAR le plus ancien prisonnier politique du monde arabe et d'Afrique. Nous serons mobilisés le 21 janvier au côté de notre frère N. AMAOUI.

- Nous exigeons la libération de tous les prisonniers politiques civils et militants et la vérité sur le sort des disparus.

- Nous demandons aux organisations démocratiques de ne pas cautionner les instances fantoches du pouvoir comme par exemple le soi disant Conseil Consultatif des Droits de l'Homme qui n'est en fait que le cache crime du pouvoir en matière des droits de l'Homme.

- Nous invitons les citoyens marocains à boycotter les élections législatives prochaines.

- Nous exprimons notre soutien et solidarité aux luttes des femmes marocaines en particulier leur combat pour exiger la révision de la Moudawana.

- Nous appuyons toutes les actions démocratiques pour

exiger le pluralisme culturel en faveur de toutes les composantes du peuple marocain.

- Nous exprimons notre soutien et solidarité avec toutes les organisations démocratiques à l'étranger et respectons leur rôle indépendant dans la défense de l'immigration marocaine.

- A l'occasion de la commémoration de l'insurrection de janvier 84,nous appelons le peuple marocain à continuer à exprimer son refus à la politique paupérisation et obscurantiste.

- Nous invitons les forces démocratiques et toutes les composantes du peuple marocain de commémorer la mort du combattant MOHAMED BEN ABDELKRIM AL KHATTABI et de faire du 6 février, date de sa mort ,une journée des réfugiés et exilés.

- Nous condamnons avec force la déportation de 411 palestiniens de leur patrie et considérons que c'est l'Intifada de l'espoir qui est visée par cet acte criminel. Nous implorons toutes les forces démocratiques à l'intérieur et à l'extérieur d'exiger le retour des déportés.

- Nous renouvelons notre soutien total à la lutte du peuple palestinien pour faire aboutir ces droits nationaux et pour l'établissement de son Etat indépendant sous la direction son unique représentant l'OLP.

- Nous demandons la levée du blocus contre les peuples frères Irakien et Lybiens et condamnons la poursuite de l'agression impérialiste contre le peuple irakien.

Le Mouvement des Démocrates Opposants Marocains à l'Etranger.

DERNIERE MINUTE

Nous venons d'apprendre que les militants démocrates marocains de France qui se sont rendus à une réunion de la commission du suivi issue de la Rencontre de Madrid, réunion tenue à Bruxelles le 13/02/93, viennent de diffuser une déclaration exprimant leur désaccord sur la procédure suivie à cette réunion, qui dépasse les compétence de cette commission. telles que définies à la Rencontre de Madrid.

PRISON CENTRALE DE KENITRA

Vers une nouvelle tragédie

Alors que nous nous attendons à ce que les responsables retirent leurs abusives décisions, nous interdisant notre droit à la visite directe de nos familles et nos enfants dans des conditions humaines et notre droit à la poursuite de nos soins médicaux, tels les soins à la Faculté dentaire dont nous supportons les frais; la liste de ces décisions ne fait que s'allonger par une autre aussi abusive que les deux premières, à savoir l'interception totale du courrier qui nous est destiné.

Devant l'insouciance, l'entêtement et la négligence dont fait preuve l'Administration Pénitentiaire, malgré nos appels et nos deux grèves de la faim d'avertissement de 24 et 48 heures (le 5 et les 12-13 février courant);

Devant l'escalade dans le bafouement et le piétinement de nos droits légitimes, qui dévoile la mentalité tyrannique et vindicative des responsables;

Devant ces mesures qui visent à nous démunir de nos droits élémentaires contrairement aux lois et à toutes les conventions des Droits de l'Homme;

Et devant les dangers auxquels nous sommes actuellement exposés;

Nous, soussignés, prisonniers politiques, tout en réaffirmant notre totale détermination à défendre nos droits et acquis qui ont coûté la vie à nombreux de nos camarades, déclarons une grève de la faim à partir du 19 février 1993; réitérons notre appel de soutien à toutes les forces démocratiques et consciences vives et à toutes les organisations humanitaires; et imputons à la nouvelle direction de l'administration pénitentiaire la responsabilité totale de toute tragédie qui en découlera.

Prison Centrale de Kénitra

Signatures: Ahmed Ridouane (Ec. 21655), Saïd Tbel (Ec. 21649), Ahmed Khyar (Ec. 18124).

Photo faite à Casablanca lors d'un sitting organisé par les familles des prisonniers politique en décembre dernier au siège de l'U.M.T.
On reconnait sur la photo notamment, Adil, fils de Saïd TBEL l'un des gèvistes de la faim signataire du communiqué ci-dessus. Ces enfants nous interpellent.

débâchés selon les ordres donnés par le chef de corps (le lieutenant colonel Ababou). Alors que certains ouvraient leurs boîtes de conserve en discutant tranquillement, on entendit le capitaine, directeur de l'instruction crier : "Rassemblement, Officiers, rassemblement." J'arrivais en hâte pour trouver une dizaine de mes camarades déjà sur les lieux. Le Lieutenant Colonel vêtu d'un pantalon rouge carmen et d'une chemise à fleurs rouge nous demanda d'entrer dans une petite clairière que formait le bois d'eucalyptus longeant la côte routière. A ses côtés, je reconnaissais le colonel M'naouar de la B.L.S. Plus tard, je saurai que les autres étaient, le Colonel Kadiri du Matériel (B.R.M.), le Commandant Mahti (Chef du corps), le Commandant Fethi des C.M.I. (Police de Fès) et un autre officier supérieur de la Brigade blindée (B.B.). Ces officiers supérieurs, munis d'une arme et vêtus d'une veste de treillis allaient, eux aussi, pénétrer avec les "mutins" et être présents aux événements qui s'y sont déroulés. Devant eux, il tint ces propos : "Vous connaissez la situation actuelle au Maroc. Le haut commandement a décidé d'agir. D'autres unités des F.A.R. interviennent au moment même. Il se baissa, ramassa un petit morceau de bois et se mit à tracer sur le sable un plan : "le premier convoi sous mon commandement, le deuxième sous celui de mon frère, nous allons longer la route côtière, traverser Rabat. Notre mission consiste à encercler des bâtiments qui se présentent de cette façon. Il dessina sommairement deux rectangles sur le sol et deux lignes en arc-de-cercle matérialisant ainsi deux routes y conduisant. "Encerclez les bâtiments, tirez sur les fuyards, mettez les prisonniers dans les véhicules et tout élément subversif. Allez, embarquez! Engagez les chargeurs!" Il donna ces ordres qui auront une importance capitale dans le déroulement des événements douloureux qui suivront un peu plus tard car ces ordres prêteront le flanc à différentes interprétations et auront des conséquences aussi fâcheuses que néfastes.

Le convoi progressait, véhicules débâchés, armes chargées. Il traversa la capitale. La police lui ouvrit la voie par des coups de sifflet retentissants. A chaque carrefour de route, les gendarmes nous ouvraient la voie. Et c'est ainsi que nous arrivâmes sur les lieux à encercler.

Pour ma part, je vis, au début, que nous entrions dans un lieu que je pris, tout d'abord, pour un hippodrome. Le camion s'engagea dans une allée goudronnée, fit quelques mètres quand des coups de feu éclatèrent. Là, le drame commença. Les élèves sous-officiers (E.S.O.) débarquèrent des véhicules, se mirent en boule de feu comme à l'instruction et c'est ainsi que la fusillade commença de telle sorte que le premier convoi tirait sur le second et vice-versa. Il en résulta donc un tir croisé qui prit tout individu dans son champ. La surprise était générale. Personne ne savait exactement ce qui se passait. Chacun attendait les ordres de son supérieur et interprétait selon la position où il se trouvait les événements qui se déroulaient. Les E.S.O. se mélangèrent. Les Chefs d'éléments ne connaissaient pas leurs hommes dont ils avaient pris le commandement le jour même. Le colonel avait pris les E.S.O. directement sous son commandement. Tous ces facteurs ne firent qu'accentuer le désordre, la perplexité, tant et si bien que personne ne pouvait prendre une décision adéquate, d'autant plus que tous les cadres étaient des sous-lieutenants ou des lieutenants dans leur première année. Leurs adjoints étaient de jeunes sous-officiers, des sergents pour la plupart, dans leur première année de grade. Ainsi, plusieurs personnes prises dans le tir croisé furent touchées, certaines tuées. Le seul à s'opposer à l'investissement du palais de Skhirat fut le lieutenant colonel Loubaris qui commandait la brigade des paras. Il fut abattu d'une rafale de mitraillette, mais il en échappa miraculeusement. On accusa, par la suite, Mohamed Ababou. Mais la chose ne fut jamais éclaircie au tribunal car Loubaris ne vint pas à la barre pour témoigner.

Le chef de corps était blessé, le sang coulait sur son épaule gauche. Il marchait à grandes enjambées, une sorte d'écume blanche sortait de sa bouche. Armes au poing, il s'adressait directement aux élèves en leur donnant des ordres. A un diplomate qui protestait contre la façon dont il était traité (prisonnier), le chef de corps répondit: "Nous sommes ici pour défendre les intérêts de l'armée et ceux de la nation. Tous les hommes qui sont dûs à votre rang vous seront rendus. A Allal Al Fassi qui voulait le questionner, Ababou répondit poliment qu'il n'avait pas de temps pour le moment et qu'il le fera plus tard.

Ababou aurait dit : "Ce sont des amis" parlant ainsi d'un bateau de la Marine Royale qui se trouvait au large du palais de Skhirat.

D'après certains témoignages, Medbouh aurait été abattu accidentellement. La même rafale prit le médecin personnel du roi (Benyâch). Parce qu'Ababou aurait levé dans un geste de contrariété. Mais un témoin plus observateur et plus attentif aux événements affirme et assure qu'Ababou a dit, après la rafale et en faisant le même geste décrit plus haut : "Tant pis pour lui, c'est lui qui l'aurait voulu." La version la plus plausible est la seconde, parce qu'auparavant il y a eu une altercation en rifain entre Ababou et Medbouh. Medbouh a reproché à Ababou le retard et les coups de feu. Ababou a répondu que "l'essentiel est que nous soyons là, à vous la seconde phase." Medbouh a demandé à Ababou de le suivre pour voir le roi. Mais Ababou a refusé et a demandé d'être accompagné par ses hommes, ce que refusait Medbouh. C'est là qu'il y a eu l'altercation entre les deux hommes et le reste des événements. Tout à coup, dans un désordre, un hélico de la gendarmerie décolla du terrain du golfe, feux rouges allumés. Ce fut le signal d'alerte. C'est à cet instant précis que les véhicules s'ébranlèrent pour quitter cet endroit qu'un très grand nombre de cadres ne reconnurent pas. Tout individu, dans un affolement total, embarquait dans le premier véhicule qui se présentait à lui. C'est ainsi que nous pénétrâmes dans la capitale. Le convoi tourna en rond durant quelques vingt minutes, fit le tour de la direction générale de la Sûreté nationale, repassa devant la cour d'Appel (actuellement parlement) pour se disloquer devant la mosquée Es Sunna. J'appris alors que la R.T.M. était prise et que le colonel avait abattu l'officier de garde qui lui interdisait l'entrée. Cet officier, le lieutenant Taïb était un ancien instructeur de l'E.M.R. qui avait travaillé sous les ordres d'Ababou et tous deux étaient originaires du Rif.

Nous formions un petit groupe près de la mosquée et du Mess des officiers. Chacun donnait son idée et son point de vue afin de prendre une décision. "J'ai vu de mes propres yeux les généraux en discussion avec le colonel. Tout le monde est dans le coup. Que faire ? C'est plus fort que nous!" dirent certains. "Nous sommes pris au dépourvu, nos chefs ont pris la fuite, que faire ?" Les commentaires allaient bon train. Nous nous étonnions de la lenteur des unités dites d'intervention rapide telles que la B.L.S. qui ne se manifestaient guère et dont le chef, le lieutenant colonel Assari, avait été aperçu par un grand nombre à l'Etat-Major général (E.M.G.) Certains camarades avaient assisté à la prise de l'E.M.G. qui s'était effectuée sans aucune résistance. Bien plus, les soldats du quartier général (Q.G.) avaient longuement applaudi le discours du colonel dans lequel il aurait dit que "le Maroc appartient aux marocains, et l'armée appartient au Maroc et à personne d'autre." Là, les munitions furent distribuées ainsi qu'un repas chaud. Puis un grand nombre d'officiers généraux et d'officiers supérieurs se réunirent dans une salle pour tenir conseil. Ababou leur apprit que Medbouh était mort. Puis ils se mirent à composer le Conseil Révolutionnaire du Peuple. Quelques instants auparavant, le colonel avait remis les pleins pouvoirs au colonel Chelouati : "Mon colonel, vous êtes le chef d'Etat-Major, commandez, j'exécute" lui répétait-il en présence du général Ben Hamou vers lequel il se retourna et dit en désignant les éléments de notre unité : "L'avenir des jeunes est entre vos mains. Prenez vos responsabilités."

(A suivre)

TEMOIGNAGE

La Revue a reçu ce témoignage d'une personne qui a vécu les événements du coup d'Etat du 10 Juillet 1971, et a vécu dans sa chair les affres de la répression qui s'en est suivie.
Compte-tenu de l'intérêt que porte la Revue à l'écriture de l'histoire véritable du Maroc et à faire connaitre la vérité au grand public, elle livre donc une première partie de ce témoignage capital à ses lecteurs et lectrices et publiera la suite dans le prochain numéro.

"MOI, JE TAPE TOUJOURS DANS LE 10"

"Oui, mon capitaine, mais le 10, vous n'avez pas tapé dans le 10" avait répondu le Bravo au capitaine Charlie, en cette matinée de l'an 1972, il y a de cela deux décennies.

Allongé sur le sol, yeux scrutant les murs à la recherche de quelques indésirables scorpions, je fêtais la 20ème année de détention en repassant le film de tout ce temps écoulé dans un monde cauchemardesque où la réalité se mêle et se confond avec l'absurde comme pour concrétiser quelques pièces de Kafka.

En effet, tout a commencé ce fameux jour du 10 Juillet 1971 où, subitement, nous perdîmes la plus belle chose que l'homme n'a cessé de chérir et de défendre : la liberté. La retrouverai-je un jour ? Ou bien sera-t-elle perdue à jamais entre ces quatre murs comme ma jeunesse ? Le calvaire prendra-t-il un jour fin ? Y a-t-il quelque conscience qui osera enfin dénoncer et condamner ce cri qui se perpétue impunément ?

Profitant de ces instants de silence dans le sinistre bloc, je remonte à l'an 1971.

Le 8/7, une circulaire avisa les cadres de l'école que l'unité était en état d'alerte. Rien de surprenant dans la mesure où les unités des F.AR. le sont de façon quasi-permanente et d'autant plus qu'on procédait à un jugement d'un groupe d'opposants politiques. Le 9, une autre circulaire nous informait que l'école allait manœuvrer à Benslimane, une liste des éléments choisis suivit peu après. L'après-midi, les munitions furent distribuées sur l'immense place d'armes. Le soir, vers 17 heures, le lieutenant-colonel Ababou passa en revue les commandos et la section plastron qui allaient participer à la "manœuvre", puis on convoqua les chefs d'éléments et leurs adjoints à la salle d'Honneur en présence de son demi-frère le lieutenant colonel Mohamed Ababou et tint ce discours : "Le moment est venu de me montrer l'amour que vous portez pour moi et celui que je porte pour vous. La mission que vous allez effectuer nécessite beaucoup de courage et du cran, beaucoup de cran. Cette mission aurait dû être effectuée par une brigade des F.A.R., mais j'ai personnellement insisté auprès des généraux pour que les cadres de cette école aient cet honneur."

Il se tut un instant. Son retard fit le tour de la salle, en regardant chacun de nous droit dans les yeux pour reprendre : "que celui qui se sente incapable d'accomplir cette mission, qu'il le dise maintenant. Je ne lui tiendrai ni rigueur, ni rancune. Je vous le répète, c'est une mission qui nécessite du cran, beaucoup de cran et j'ai parié auprès des généraux, que les cadres de cette école étaient capables d'effectuer cette mission. Aussi le haut commandement a accepté ma proposition."

L'aspirant Raïs leva, à ce moment-là, le doigt et demanda :

"Quel est le thème de manœuvre, mon colonel ?"

"Vous allez procéder à un déplacement en sûreté, puis soyez prêts à intervenir à tout moment. C'est tout ce que je peux vous dire. Moi-même, je n'en sais pas plus que vous dans cette affaire." Il se tut un moment pour ajouter : "C'est une affaire de généraux." "Le thème, mon colonel" insista l'aspirant Raïs. "Vous trouverez, en cours de route, un Etat-Major avancé qui vous donnera les ordres."

Quelques cadres se plaignirent des rations alimentaires insuffisantes. "Prenez ce que vous voulez, toutes les portes de l'école vous sont ouvertes", répondit le colonel. A la sortie, tous les cadres se mirent à commenter : "Alors qu'est-ce que vous en pensez ?" demandèrent les uns. "Oh, c'est comme le mois précédent, une petite ballade qui se terminera par un exercice de tir comme à Sefrou" répondirent les autres. "A mon avis, c'est une démonstration de force pour intimider les civils durant ce procès de Marrakech, ensuite nous bivouaquerons dans la fôret de Benslimane."

"Il ne faut pas oublier Casablanca 1965 Benslimane c'est juste à côté" renchérit un ancien qui avait vécu cet événement.

La moyenne d'âge des chefs d'éléments ainsi que celle de leurs adjoints était de 23 ans. La plupart d'entre eux provenaient de la campagne et leur famille était leur seul et unique souci.

Le 10, à l'aube, les retardataires finirent la distribution des munitions sous l'œil du Lieutenant gendarme Karim ainsi que celui du Capitaine Rzigh ex-instructeur à l'E.M.R. muté au 2ème bureau.

Peu avant l'aube, la première rame du convoi s'ébranla dans un jour qui s'annonçait déjà très chaud. C'est ainsi que, somnolents, nous traversâmes Fès, prenant la route de Meknès, puis celle de Kénitra via Zagota où nous fîmes la première halte. La 2ème rame nous rejoignit plus tard. Une altercation s'ensuivit pour cette raison entre l'aspirant du GFT et le Capitaine Chellat : "Vous êtes en retard." dit-il. "Mes chauffeurs sont encore des boujadis, je n'ai pas envie qu'ils m'envoient leurs camions dans le fossé" répondit l'aspirant du GFT dont c'était la première sortie de sa carrière. "Bleus ou pas, je suis esclave du temps." "Et moi, je suis esclave de la vitesse, je n'y peux rien" rétorqua Bourgiba.

Et c'est ainsi que dans une chaleur torride, Sidi Kacem puis Sidi Slimane furent traversés. Nous arrivâmes à Bou-Knadel." Lentement, les véhicules s'arrêtèrent sur le bas-côté de la chaussée.

"faites-les entrer à l'intérieur du bois" ordonna un supérieur. Aussitôt dit, aussitôt fait. A l'intérieur de ce boqueteau au sol sablonneux se trouvait un puits profond à la gueule noire. Il se présentait ainsi dans ce bois un présage de mauvaise augure, car il rappelait étrangement le puits des contes pour enfants où l'on jetait et enfermait les gens. Soudain, de la lisière, pénétra, en trombe, la Fiat 125 noire de service du colonel : "Sortez vite les véhicules, que faites-vous ici ? Vous êtes en retard" cria-t-il tout en redémarrant en marche-arrière. A ses côtés était assis un homme en civil. Plus tard, nous saurons qu'il s'agissait d'un officier (colonel) des transmissions militaires. Les camions et les jeeps s'alignent sur les bas-côtés, ils étaient

nécessité non seulement d'une analyse des insuffisances de l'action qui a pu être entreprise dans ce sens, mais aussi, d'une réflexion théorique non dogmatique sur les voies qui pourraient conduire à une telle organisation et sur les formes mêmes de cette organisation dans la réalité concrète du Maroc et de sa classe ouvrière. Mais il reste aussi que la classe ouvrière marocaine n'est pas pour autant entièrement soumise à l'hégémonie de la bourgeoisie ni même de la petite-bourgeoisie. L'instinct de classe de la classe ouvrière marocaine forgé dans les conditions historiques de formation de cette classe font qu'un rapport dialectique existe entre cette classe et les fractions radicales des classes moyennes, plus particulièrement de la petite-bourgeoisie. Celles-ci assument de fait la direction politique des luttes des masses laborieuses des villes mais la classe ouvrière exerce en retour un effet pertinent sur cette direction. Cela aussi permet de comprendre pourquoi en ce moment le flux reprend.

Dans l'étape actuelle, l'important est que l'une et les autres échappent à l'hégémonie des fractions conciliatrices des classes moyennes. Au sein du principal parti de l'opposition parlementaire qui exerce une influence sur la classe ouvrière, l'U.S.F.P., ces fractions sont constituées principalement par la techno-bureaucratie dont les représentants sont encore dominants au sein du Bureau Politique de ce parti. Ce n'est pas s'ingérer dans les affaires intérieures de ce parti de le constater et de souligner combien les orientations opportunistes de cette direction ont pesé négativement sur les luttes depuis avril dernier.

L'organisation *ILA AL AMAM* a été dès le premier instant de sa condamnation aux côtés du militant Noubir El Amaoui dans la lutte pour sa libération et elle continue de le faire. Nos militants et cadres ont contribué tant au Maroc qu'à l'étranger à l'organisation des Comités pour la libération de Noubir El Amaoui et de tous les détenus politiques et ils continuent de le faire. Nous avons apprécié l'avancée politique que constitue l'objectif politique proclamé par Noubir El Amaoui en février 1992 et réaffirmé par lui courageusement dans son procès en appel le 28 janvier dernier, et continuons de le faire. Cela nous donne le droit et nous impose le devoir de réaffirmer la nécessité pour la Confédération Démocratique du Travail d'"autonomise(r) sa lutte par rapport aux instances des partis politiques".

Une Confédération Démocratique du Travail indépendante des partis politiques et répondant de ce fait aux seuls intérêts de la classe ouvrière et des travailleurs salariés pourra jouer un rôle beaucoup plus important dans le développement nécessaire de la lutte des masses laborieuses pour leur revendications et pour une démocratie véritable, deux objectifs inséparables. Comme l'a écrit également l'Organisation Ila Al Amam dans son communiqué du 30 Août 1992, "cela lui permettra notamment de contribuer de façon décisive à forger l'unité d'action de la classe ouvrière y compris avec les forces syndicales militantes au sein de l'Union Marocaine du Travail."

Conjointement à ce rôle que peut et doit jouer la C.D.T., nous devons souligner la tâche qui revient aux Comités pour la libération de Noubir El Amaoui et de tous les détenus politiques qui se sont constitués au Maroc dans de très nombreuses villes grandes et moyennes et jusque dans certaines régions rurales. Formés par adhésions individuelles et regroupant des militants et des intellectuels attachés non seulement aux droits de l'Homme mais aussi à la lutte pour un changement démocratique véritable, ces Comités peuvent jouer un grand rôle dans le développement de la lutte politique des larges masses marocaines. Là encore, la condition est leur indépendance vis-à-vis des partis politiques de façon à échapper aux fluctuations qui sont propres aux partis de l'opposition parlementaire.

Aujourd'hui, face au nouveau défi du makhzen par la confirmation de la Cour d'Appel de Rabat de la condamnation à deux ans de prison de Noubir El Amaoui, face à l'arrogance renouvelée du pouvoir makhzen qui maintient son régime répressif contre les militants du peuple dans tout le pays et jusque dans les prisons, face à l'arrogance confirmée du patronat et du gouvernement devant les revendications légitimes des travailleurs, il est impératif que se développe la lutte du peuple sur tous les fronts pour préparer les conditions d'une grève générale de masse.

Assez du pouvoir makhzen et de l'absolutisme!

Luttons pour la souveraineté du peuple et pour la démocratie !

Abraham SERFATY
Le 12 Février 1993

opportunistes et du bâton pour les radicaux, qui a permis à Hassan II de maintenir sa tyrannie depuis bientôt un tiers de siècle, n'a plus la même efficacité. Le chiffre de 99,98 % de "OUI" au référendum constitutionnel de septembre, chiffre qui, lors des référendums précédents, faisait baisser la tête devant la toute-puissance de l'appareil makhzen, a aujourd'hui suscité la colère et la détermination à lutter.

L'échec de l'U.S.F.P. lors des élections communales d'octobre a été une dure leçon pour ceux qui s'étaient laissés prendre aux sirènes opportunistes de la participation à ces élections préfabriquées et a renforcé de ce fait le courant radical au sein de ce parti.

Il faut souligner que la radicalisation en cours dans le sens d'une lutte toujours plus résolue pour en finir avec le pouvoir absolutiste makhzénien et imposer une véritable démocratie s'appuie sur l'action de plus en plus efficace des forces démocratiques radicales qui se situent en dehors de l'opposition parlementaire. Cette efficacité croissante tient à deux facteurs convergents: d'une part le degré de maturité atteint par ces forces qui posent aujourd'hui des objectifs et proposent aux masses laborieuses des formes de lutte et d'organisation répondant à l'étape actuelle; d'autre part, le changement qualitatif en cours dans ces masses qui commencent à mettre en cause l'étau makhzénien qui les étouffe, et ce dans les quartiers populaires des villes comme dans les usines et, à un niveau encore naissant mais essentiel, dans les campagnes.

La société civile marocaine est en train de se constituer à tous les niveaux, et avec elle, processus qui en est inséparable, les premières structures de contre-pouvoir.

Là réside le maillon central de l'étape actuelle de luttes au Maroc. Le rassemblement nécessaire des forces démocratiques radicales en un Front de Lutte pour une véritable démocratie et pour imposer la souveraineté du peuple passe par la construction, à partir des luttes des masses et de leur organisation sous les formes les plus multiples, d'un Front de Masse pour la Souveraineté du Peuple.

Ce développement de l'organisation des masses et de leur lutte pour s'opposer à l'appareil makhzen à tous les niveaux et sous toutes ses formes jusque dans la vie quoitidienne inclut nécessairement la lutte et l'organisation sur des fronts qui débordent les formes classiques de la lutte économique et sociale.

La lutte des femmes marocaines pour leur émancipation est une partie intégrante de cette lutte d'ensemble et elle ne peut en être dissociée. C'est pourquoi il n'est pas possible d'approuver le recul des organisations de femmes liées aux partis de l'opposition parlementaire devant les injonctions de Hassan II dans son discours du 20 août dernier. La radicalisation en cours doit s'étendre aussi à cette composante essentielle de la lutte pour une véritable démocratie.

Un front de lutte non moins important est celui de la restauration de l'identité berbère comme partie intégrante de l'identité arabo-berbère de la nation marocaine. Nous avons été les premiers en tant qu'organisation politique marocaine révolutionnaire à poser un tel objectif, rejoignant ainsi l'action des organisations culturelles berbères marocaines et l'élargissant à des objectifs politiques de lutte pour l'autonomie régionale dans le cadre d'une véritable démocratie au Maroc. Car il est clair également que tout le verbiage de Hassan II sur la prétendue "régionalisation" n'est que mensonge tant que l'appareil makhzen pèse sur tous les pores de la vie du pays et du peuple. Ce ne peut être tout au plus qu'un partage du pillage du pays et du peuple avec quelques complices locaux de ce pillage. Nous nous réjouissons qu'aujourd'hui cette prise en compte de la réalité arabo-berbère de notre pays s'élargisse à d'autres forces radicales comme la Jeunesse Ittihadia (Jeunesse de l'U.S.F.P.) et qu'elle ait été reprise par Noubir Amaoui dans sa déclaration devant la Cour d'Appel de Rabat le 28 janvier dernier. En cette époque où les forces patriotiques et progressistes marocaines se doivent de restaurer la vérité de l'Histoire des luttes de notre peuple que Hassan II prétend aujourd'hui déformer, il s'agit là d'une ligne de rupture qui sépare le massacreur des populations rifaines en janvier-février 1959 de l'ensemble de ceux qui luttent pour rétablir les idéaux de l'indépendance et conquérir la souveraineté du peuple.

La classe ouvrière marocaine continue de représenter l'axe central de la lutte pour l'émancipation du peuple. Il est important à cet égard de comprendre la caractéristique de son rôle dans l'étape actuelle. L'organisation politique autonome de la classe ouvrière marocaine est encore embryonnaire, malgré les efforts entrepris par les uns ou les autres depuis longtemps. Un tel piétinement pose d'ailleurs la

IL AL AMAM
Revue politique et de réflexion

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
France
Fax. (33) 1. 48 76 45 63

Commission Paritaire n° 73737

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

ABONNEMENTS
pour 6 numéros
Normal 120 FF
Soutien 200 FF et plus

CCP 13025 17 K Paris

SOUTENEZ
IL AL AMAM
SOUTENEZ
SON ACTION
POUR
UN MAROC
DEMOCRATIQUE

EDITORIAL

LE FLUX REPREND

La vie ne peut jamais rester étale. Cet automne, nous l'avons écrit dans le n°4 de cette revue, les forces démocratiques radicales étaient parvenues à une situation de mise en échec relative du plan de Hassan II qui visait à consolider sa tyrannie au prix de quelques concessions de pure forme aux courants opportunistes qui dominent les directions des partis de l'opposition parlementaire. Mais ces forces démocratiques radicales n'avaient pu s'opposer au coup d'arrêt aux luttes populaires imposé par ces courants opportunistes après la condamnation de Noubir Amaoui, ni non plus de façon efficace à la décision imposée par ces courants de faire participer ces partis aux élections communales, à l'exception toutefois de l'Organisation de l'Action Démocratique et Populaire (précisons ici que nous ne considérons pas le Parti du Progrès et du Socialisme comme faisant parti de cette opposition, mais comme un parti du régime en son sein).

Toutefois, la caractéristique de la phase de lutte qui se développe dans notre pays depuis la fin des années 80 est sa tendance (le "trend" comme disent les statisticiens) à la radicalisation. De la revendication centrée sur des droits de l'Homme, qui reste entière malgré les succès partiels obtenus, la lutte est passée à une revendication de plus en plus affirmée pour un changement démocratique véritable, pour en finir avec la nature makhzen absolutiste du pouvoir et construire un Etat de Droit fondé sur les principes de la démocratie moderne.

Deux facteurs fondamentaux soutiennent cette tendance:

- Au niveau des classes moyennes, la perception que le pouvoir makhzen s'oppose de par son essence parasitaire et absolutiste tant à leurs intérêts économiques qu'à leurs aspirations naturelles à la liberté d'expression, à l'Etat de Droit et à une véritable démocratie;

- Au niveau des classes laborieuses, et principalement de la classe ouvrière et de l'ensemble des salariés, la conviction, née de leur expérience à chaque fois confirmée, que ce pouvoir absolutiste et les intérêts économiques parasitaires dont il est l'émanation ne peuvent qu'accentuer toujours plus leur exploitation et leur oppression et conduire le pays à la catastrophe économique et à toujours plus de chômage et de misère.

L'arrogance de ce pouvoir, de ses représentants patronaux et gouvernementaux -et les deux se confondent aujourd'hui en la personne du Premier Ministre-, accentuent encore cette perception et cette conviction. Ce pouvoir, et son chef Hassan II en premier, sont incapables de comprendre que le temps n'est plus où le peuple pouvait baisser la tête de façon durable quitte à exprimer sa colère par des explosions sans lendemain. Ils sont incapables de comprendre que le jeu de la carotte pour les

من الأمام إلى الأمام إلى الأمام

Il Al Amam

N° 5
Février 1993
15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lires - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

Editorial

LE FLUX REPREND

Plus de 20 ans aprés le coup d'Etat du 10 juillet 1971:
Témoignage
"MOI JE TAPE TOUJOURS DANS LE 10"

PRISON CENTRALE DE KENITRA
Vers une nouvelle tragédie

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Compte Chèque postal CCP n° 13.025 17 K PARIS
Commission Paritaire n° 73/37